وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم : علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية وبنوك

المرجع : ...../2017

مذكـــرة بعنـــوان:

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطالب(ة):
- خولة بن دادة

إشراف الأستاذ(ة):
– سهام عيساوي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
فريدة كافي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	رئيسا
سليمان فرحات زواري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	مناقشا
سهام عيساوي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

الشكر و العرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر لله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

أشكر الله عزوجل الذي و فقني و أعانني على إنجاز هذا العمل

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة : عيساوي سهام على كل ما قدمته لي من عون ونصح و اهتمام لإنجاز هذا العمل المتواضع .

الإهداء

إلى كل من يصلي على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى كل إنسان تواق إلى العلم و المعرفة.

إلى أمي وأبي و خالتي نورة و أخواتي.

إلى روح قلبي طاطا فضيلة و نسيمة و غنية و سناء و فريدة

إلى قلب سكن فؤادي.

إلى كل من قدم لي العون في إنجازي هذا العمل المتواضع.

إلى كل صديقاتي و بالأخص نوال ومريم وخولة وهاجر وسميرة وخديجة

الملخص:

تناولت الدراسة تحليل أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000–2015) وذلك بغية التعرف على مدى فعالية دورها في نمو الاقتصاد الوطني في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها آلية من آليات تنويع الاقتصاد الوطني.

وأوضحت الدراسة أن هذه المؤسسات لم تحقق دورها المرجو منها و لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي ترغب الحكومة الوصول إليه بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتجي للمحروقات.

بالإضافة إلى عدم فاعلية الإجراءات و القوانين المعتمدة من طرف الدولة لصالح هذه المؤسسات، الأمر الذي أثر سلبا على عدم فاعلية دورها في تحقيق الهدف المرجو منها و الذي تطمح الحكومة الوصول إليه و المتمثل في تنويع الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات.

summary:

The study examined the performance of small and medium enterprises in the diversification of the Algerian economy during the period (2000-2015) in order to identify the effectiveness of their role in the growth of the national economy in the efforts exerted by the state to promote small and medium enterprises and make them a mechanism for diversifying the national economy.

The study pointed out that these institutions have not achieved their desired role and have not reached the level desired by the government to access it, relying on small and medium enterprises as a strategic alternative to hydrocarbons.

In addition to the ineffectiveness of the procedures and laws adopted by the State in favor of these institutions, which negatively impacted on the ineffectiveness of its role in achieving the desired goal of which the government aspires to reach, which is the diversification of the national economy.

Keywords: small and medium enterprises, economic diversification, non-hydrocarbon exports.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.	
إهداء.	
الملخص باللغة العربية.	I
الملخص باللغة الانجليزية.	I
فهرس المحتويات.	III
فهرس الجداول.	V
فهرس الأشكال	XI
فهرس الملاحق.	XIV
مقدمة عامة	أ- و
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنويع الاقتصادي	01
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	03
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	03
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	03
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	04
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها.	04
الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	04
الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	05
المطلب الثالث: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تواجهها.	06
الفرع الأول: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	06
الفرع الثاني: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	07
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي.	08
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي.	08
الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي.	08
الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي.	09
الفرع الثالث: قواعد التنويع الاقتصادي.	09
المطلب الثاني: شروط التنويع الاقتصادي و أنماطه.	10
الفرع الأول: شروط التنويع الاقتصادي.	10

الفرع الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي.	10
المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي و طرق قياس التنويع الاقتصادي.	11
الفرع الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي.	11
الفرع الثاني: طرق قياس التنويع الاقتصادي.	12
المبحث الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي.	13
المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي.	14
الفرع الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي.	14
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.	14
الفرع الثالث: الصناعات(مؤسسات) الصغيرة والمتوسطة.	14
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في ظل المتناقضات التنموية.	14
الفرع الأول: تعديل مسار التنمية الراهن.	15
الفرع الثاني: تأهيل الاقتصاد لبدأ عملية التنمية المستدامة.	15
الفرع الثالث: بناء قاعدة اقتصادية صلبة.	15
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي و مجتمعات النزعة الريعية	15
الفرع الأول: تعريف الدولة الريعية.	15
الفرع الثاني: متطلبات التنويع الاقتصادي في المجتمعات الريعية.	16
خلاصة الفصل الأول.	17
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر.	18
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.	20
المطلب الأول: أسباب التنويع الاقتصادي في الجزائر.	20
الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.	20
الفرع الثاني: نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج.	20
الفرع الثالث: فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة.	21
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.	21
الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية.	21
الفرع الثاني: الإمكانيات السياحية.	21
الفرع الثالث: البنية التحتية والإمكانيات البشرية.	22
المطلب الثالث: دلائل التنويع الاقتصادي في الجزائر.	22
الفرع الأول: مساهمة القطاعات الاقتصادية الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي.	22

الفرع الثاني: تركز الصادرات.	23
الفرع الثالث: التجارة الجزائرية البينية.	24
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي و قيام قطاع إنتاجي خارج المحروقات.	25
المطلب الأول: النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل.	25
الفرع الأول: النمو الاقتصادي.	25
الفرع الثاني: خلق فرص العمل.	25
المطلب الثاني: تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.	25
الفرع الأول: واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر.	26
الفرع الثاني: التنويع السلعي للصادرات خارج المحروقات.	26
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر.	26
الفرع الأول: القطاع الخاص.	26
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.	27
المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر.	28
المطلب الأول: سياسة التنويع الاقتصادي في الطاقات المتجددة.	28
الفرع الأول: ماهية الطاقة المتجددة.	28
الفرع الثاني: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر.	29
الفرع الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر.	29
المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية.	30
الفرع الأول: قطاع الصناعة.	31
الفرع الثاني: قطاع الزراعة.	32
المطلب الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي في قطاع السياحة.	34
الفرع الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر.	34
الفرع الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر.	34
الفرع الثالث: واقع مساهمة قطاع السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية.	35
خلاصة الفصل الثاني.	37
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015).	38
المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.	40
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	40

الفرع الأول: الإطار القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	40
الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2000-2015).	42
الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات خلال الفترة (2000-2015).	44
المطلب الثاني: الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	46
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار .ANDI	46
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ' L.	46
الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	47
الفرع الرابع: صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	47
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصادي في الجزائر.	48
الفرع الأول: البيئة المؤسساتية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.	48
الفرع الثاني: نوعية المؤسسات في الجزائر.	49
الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.	50
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتجارة الدولية.	53
المطلب الأول: علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصادرات و الواردات خلال الفترة (2000-2015).	53
الفرع الأول: التنويع السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015).	53
الفرع الثاني: التنويع السلعي لواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015).	55
المطلب الثاني: إجراءات تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج المحروقات.	57
الفرع الأول: سبل تفعيل دور صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	57
الفرع الثاني: العمل على تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	58
الفرع الثالث: تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	58
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015).	59
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2015).	59

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاستيراد خلال الفترة (2000-2015).	60
الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015).	62
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015).	64
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015).	64
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2015).	66
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2015).	66
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2015).	68
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2000-2015).	70
خلاصة الفصل الثالث.	73
الخاتمة العامة.	74
قائمة المراجع.	78
الملاحق.	87

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.	04
الجدول رقم (02): قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان(H.H) خلال فترة (2000–2015).	24
الجدول رقم(03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000–2015)	42
الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2000–2015).	44
الجدول رقم (05): التركيبة السلعية لصادرات خارج المحرقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2015).	53
الجدول رقم (06): التركيبة السلعية لواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2015).	55
الجدول رقم (07): نسبة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصادرات الكلية خلال الفترة (2000–2015).	59
الجدول رقم (08): نسبة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للواردات الكلية خلال الفترة (2000–2015).	61
الجدول رقم (09): الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال الفترة (2000–2015).	62
الجدول رقم (10): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000–2015)	64
الجدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000–2015)	66

الجدول (12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2015)	67
الجدول رقم (13): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2000-2015).	70

فـهـرس الأشـكـال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01): تطر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015)	43
الشكل رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية خلال الفترة(2000-2015)	45
الشكل رقم (03):التركيبة السلعية لصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015)	54
الشكل رقم(04): التركيبة السلعية لواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015)	56
الشكل رقم(05): الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال الفترة (2000-2015)	63
الشكل رقم(06): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة(2000-2015)	65
الشكل رقم(07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2015)	67
الشكل رقم: (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2015)	70
الشكل رقم(09): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة(2000-2015)	72

فـهـرس الـمـلاحـق

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم(01): مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الخام.	88
الملحق رقم(02): التنويع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر من (2005-2014).	89
الملحق رقم 3: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة الجزائر(2001- 2012).	90

مقدمة عامة

سعت الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي و ذلك بالاعتماد على قطاع خارج المحروقات كنشاط تصدير يحقق لها أكبر نسبة دخل،وشرعت الحكومة الجزائرية في البحث عن قطاع تصديري يعتمد على سلع مصنعة عوض الاعتماد على القطاعات الاستخراجية الخام من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم وإنعاش الاقتصاد الوطني.

قامت الجزائر بإتباع سياسة اقتصادية تتجه نحو التنويع الاقتصادي والبحث عن موارد بديلة للقطاع النفطي، وتوجهت إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية من آليات التنويع الاقتصادي إدراكا ووعيا منها بأهميتها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، والحفاظ عليه من التحول إلى مجرد أسواق تجارية لتوزيع السلع وخدمات الاقتصاديات المتطورة، إضافة إلى قدرته في خلق و استيعا ب المزيد من الأيدي العاملة و التخفيف من حدة البطالة و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

ونظرا لذلك لقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دعما كبيرا إلى الحد الذي وصل إلى تخصيص وزارة كاملة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال و دفعه إلى العمل الذي يستهدف تنويع الاقتصاد و بالتالي تحقيق نمو ورفاهية اقتصاديين.

1/ إشكالية البحث

تتركز إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

"**ما مدى فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصاد الجزائري ؟**"

وتتفرع عن هذا التساؤل الجوهري أسئلة فرعية يسع البحث للإجابة عنها و تتمثل فيما يلي:

1 –فيما تتمثل العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي؟
2 –ماهي السياسات التي انتهجتها الجزائر لتنويع اقتصادها؟
3 –كيف يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني؟

2/الفرضيات

للإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

الفرضية الأولى: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علاقة وثيقة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر إذ يعد الركيزة الأساسية لتنويع و تنمية الاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: تعتمد الجزائر على إستراتجيات بديلة للمحروقات لتنويع اقتصادها.

الفرضية الثالثة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

3/أهمية الموضوع

يشكل هذا الموضوع أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني باعتباره آلية من آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر ،وذلك استجابة لتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية و التي تأثرت بها الجزائر كباقي الدول الريعية ،كما يمثل رغبة الحكومة في مواجهة ما أفرزته التحولات الاقتصادية التي جعلت الجزائر تهيئ الأرضية المناسبة لتقليل من أثار تقلبات أسعار النفط. و شرعت الجزائر في إتخاد جملة من الإجراءات والإصلاحات لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر عطاء في جذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار فيه ،نظرا للمزايا و المرونة التي يتمتع بها.

4/أهداف الدراسة

نسعى من خلال الدراسة إبراز ما يلي:

- أسباب لجوء الجزائر إلى التنويع الاقتصاد.
- معرفة السياسات التي تتبعها الجزائر لتنويع اقتصادها.
- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.
- توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

5/أسباب اختيار الموضوع

لقد لجأنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع لعدة أسباب تتمثل أساسا فيما يلي:

- يعد من مواضيع الساعة على الساحة الاقتصادية في الجزائر فهو يساهم في معرفة التوجهات الجديدة للجزائر في مجال التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وذلك نتيجة التقلبات التي عرفتها أسعار النفط في الآونة الأخيرة.
- الرغبة في ربط جوانب الموضوع و الاطلاع على أهم نواحيه.
- بنية الاقتصاد الجزائري و طبيعة هياكله تنسجم مع هذا النوع من المؤسسات.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين أهم السياسات المتبعة في الجزائر لتنويع الاقتصادي.

6/**تحديد إطار البحث**

يتناول الموضوع دراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنويع الاقتصاد الجزائري ، وهي تعد أهم الاستراتجيات أو السياسات التي تعتمد عليها الجزائر لنهوض بالاقتصاد الوطني و تنويعه.

7/الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

1/ دراسة **مشري محمد الناصر** بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة(دراسة للإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)** و هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و فيها قام بمعالجة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال دراسته لمدى تقييم الإستراتجية الوطنية المتبعة لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تبسة. وفي هذه الدراسة توصل الباحث إلى أن مساهمة المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مقبولة خاصة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك من خلال مساهمتها في توفير الموارد المالية كما توصل إلى و جود غياب كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب النفطي والبيتروكيمياوي، أما في هذه الدراسة سيتم التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مختلف المؤشرات والإحصائيات الدالة على التنويع في الاقتصادي الجزائر.

2/ دراسة **قاسمي الأخضر** جاءت **بعنوان أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول التنويع الاقتصاد الجزائري** و هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستي ر في العلوم الاقتصادية وفيها قام الباحث بدراسة مدى أهمية و دور الصادرات غير نفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر، و توصل من خلال هذه الدراسة أن التقسيم الدولي للعمل فرض على الجزائر التخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية في شكلها الخام، فأصبحت إيرادات الصادرات النفطية المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية منذ الاستقلال، كما توصل إلى أن الإصلاحات التي شاهدتها التجارة الخارجية في ظل التوجه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لم تحقق أهدافها المنشودة في تحسين وضعية الصادرات غير نفطية و تنويع مصادر الدخل الوطني. إضافة إلى أنه توصل إلى أنه يحب تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لماله من أهمية في توسيع أسواق المنتجات الجزائرية سواء على المستوى المغربي أو العربي من جهة و الاستفادة من الإعفاءات الجمركية من جهة أخرى . أما في دراستنا فسوف نتطرق للمؤسسات الصغير ة و المتوسطة و دورها في تنويع القاعدة

الإنتاجية لتنمية صادراتها خارج المحروقات و باعتبارها ركيزة أساسية يستند عليها الاقتصاد الوطني لتنويعه.

3/ دراسة **قشدي صوارية** بعنوان **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات الجزائرية "فينااليب"** هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، و فيها قام الباحث الإجراءات التمويلية التي اتخذتها الدولة في دفع عجلة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، و توصل إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني، كما توصل إلى أن رأس المال الاستثماري يعتبر الأداة التمويلية الأنسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لأنه يسمح له بالحصول على موارد مالية على شكل مساهمة في أس المال الاجتماعي. و توصل أيضا إلى أن الشراكة الأورو–متوسطية ترتكز على جوانب أساسية تتمثل في الجانب السياسي و الأمني، و الجانب الاقتصادي و تبني برامج دعم تقني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توصل إلى أن برامج ميدا لا تراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. أما في هذه الدراسة سوف نتطرق سبل تنويع الاقتصاد الوطني بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الإجراءات المتخذة في تنمية صادراتها و سبل تطويرها و ترقيتها.

8/المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

للإجابة على إشكالية البحث و التحقق من الفرضيات المقترحة سوف نتبع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

– **المنهج الوصفي:** و ذلك بشرح مختلف المفاهيم الضرورية للموضوع حيث قمنا بتوضيح ماهية كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنويع الاقتصادي، و كذا إبراز العلاقة بينهما والمتمثلة في استخدام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لتنويع الاقتصاد الوطني.

– **المنهج التحليلي**: وفيه تم التعرض لمختلف البيانات المرتبطة بأهداف الدراسة بغرض الوصول إلى النتائج المتوقعة منها وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المصادر و المراجع ذات صلة بموضوع الدراسة.

9/محتويات البحث

الفصل الأول: يشمل الجوانب النظرية المتعلقة بالمفاهيم المختلفة حول موضوع الدراسة حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مفهومها، تصنيفاتها، دورها والعراقيل التي تواجهها. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى ماهية التنويع الاقتصادي

من مفهوم و مؤشرات وقياس و قواعد و في المبحث الثالث فقد تناولنا ميكانيزمات التنويع الاقتصادي و وضحنا فيه أهم الآليات المتبعة لتنويع الاقتصادي علاقته بالمتناقضات التنموية و المجتمعات الريعية.

الفصل الثاني: و فيه سوف يتم التطرق إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى التنويع الاقتصاد الجزائري وكيفية قيام قطاع إنتاجي خارج المحروقات وأهم السياسات المتبعة في الجزائر لتنويع اقتصادها.

الفصل الثالث: جاء بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر و فيه سوف يتم الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري والمبحث الثاني تناول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الدولية، أما المبحث الثالث فقد جاء ليبرز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نمو الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول:
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي من المواضيع الهامة التي أدت إلى تكوين قاعدة صلبة ومتنوعة المقامات ومتشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في دورات الإنتاج المستقبلي.

ويعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يعول عليها فيتنويع الاقتصاد الوطني لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول التنوع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سوف نتطرق في:

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد أي بلد، لذا تسعى الدول لتطويره باعتباره قطاعا استراتجيا يساهم في تنويع الاقتصاد .

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المطبقة والمستعملة في تصنيفها، وبالتالي لا يوجد تعريف جامع ومحدد لها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, فالمؤسسات التي تعتبر في البلدان المتقدمة صغرى، تعتبر في البلدان النامية كبرى، كما يوجد في البلد أكثر من تعريف واحد. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها من أهم هده المعايير: معيار العمال، معيار رأس المال،معيار المبيعات والإيرادات ،معيار الإنتاج ،معيار التقنية المستخدمة ،معيار استهلاك الطاقة و لكن الأكثر شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين بها مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد عن 49 عامل و في إنجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان و رغم هذا الاختلاف يمكن ذكر بعض التعاريف منها :

بعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين بها 250 عامل.

أما في بلدان شرق آسيا و في دراسة قام بها إتحاد دول بلدان شرق آسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يكون عددها أقل من 100 عامل.

أما لجنة الأمم المتحدة الصناعية فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على أنها مؤسسة يعمل بها أقل من 90 عامل، أما بالنسبة لدول المتقدمة فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي تشغل أقل من 500 عامل.

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يدخل حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم و الرعاية و ذلك لعدم قدرتها الفنية و المالية على توفير الدعم لمواردها. [1]

[1] عبد الرازق حميدي وعبد القادر عويناني" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية** "-،الملتقى الدولي المرسوم ب:إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة _16 نوفمبر 2011 ،جامعة محمد بوضياف، مسيلة ص ص2-3

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0–49	أقل من 106	صغيرة
50–200	106 إلى أقل من 106	متوسطة
200–499	من106إلى أكبر من 106	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من 106	كبيرة جدا

المصدر: بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية** ، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،ص126.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: [1]

- ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع.
- صغر حجمها و قلة التخصص في العمل ,مما يساعد على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الوطنية و دولية .
- تعتبر مركز لتعبئة الادخار أي وسيلة لتنمية المدخرات الصغيرة.
- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية متكاملة معتمدة على المواد أولية المحلية.
- قدرة هذه المؤسسات على تغطية مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان ، والقدرة على حركية اليد العاملة و مرونة التغير بسرعة أكبر من المنشآت الكبيرة.

المطلب الثاني :تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها

لكي تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدورها يجب أولا تصنيفها.

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمعايير معينة تتمثل فيما يلي: [2]

[1] العابد برينيس شريفة " **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر** "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 4 ، 2013، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ،جامعة الجزائر–3– الجزائر ص 170.

[2] برجي شهرزاد "**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص مالية دولية ،مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر، 2011–2012 ،ص ص 33–34.

1/على أساس توجهها:

1.1المؤسسات العائلية: هي عبارة عن مؤسسات تقوم أفراد العائلة بتأسيسها، منتجاتها تقليدية و محدودة، عملياتها الإنتاجية غير مكلفة.

1.2المؤسسات الحرفية: المؤسسات الحرفية هي مؤسسا ت تقليدية تعتمد على الوسائل اليدوية البسيطة في تنفيذها تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع على أساس تعاقد تجاري.

1.3المؤسسات المتطورة والشبه المتطورة: هي مؤسسات تقوم على الأخد بفنون الإنتاج الحديثة وتطبيق المقاييس الصناعية الحديثة والاعتماد النسبي على التكنولوجيا الحديثة.[1]

2/على أساس الملكية:

2.1المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو لمجموعة من الأفراد.

2.2المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة.

2.3 المؤسسات المختلطة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة بينهما. [2]

2.4 المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق الربح كالمتاجر بجميع أنواعها.

3/على أساس المعيار القانوني:

3.1مؤسسات فردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها ويديرها شخص له القدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ جميع القرارات.

3.2مؤسسات الشركات: وهي الشركات التي تعود ملكيتها لأكثر من شخصين.[2]

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1-إرضاء الحاجات الآنية للشعب : وذلك من خلال تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي و نشر الرفاهية الاقتصادية و مسايرة الرغبات الجديدة.

2-توفير المواد الأولية للمؤسسات الكبيرة: وذلك من اجل تقليل تكاليف التخزين وزيادة حجم المبيعات, و بالتالي تنويع و توسيع الإنتاج و تحقيق التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

3-زيادة مستوى التشغيل الكامل لكافة الموارد: من خلال جذب المدخرات الصغيرة و استخدامها بطريقة فعالة تتلاءم مع ظروف والدولة.

---

[1] **برجي شهرزاد** "مرجع سابق، ص ص33 -34.

[2] منتدى الحقوق العلوم القانونية ، **أنواع الشركات التجارية في الجزائر**، 04: 06 à 16/03/2017 WWW.DROIT-DZ.COM

4-عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي و السياسي: إعطاء الفرصة للفئات الاجتماعية المهمشة لتفاعل في العملية الإنتاجية المبدعة ذلك من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التعبير عن ذاتهم و طموحاتهم.

المطلب الثالث: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تواجهها

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عوامل تساعد على انتشارها إلا أنها تواجه بعض العراقيل التي تقف عائقا أمام تطورها.

الفرع الأول: عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلجأ معظم دول العالم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك لعدة عوامل وهي:[1]

1 /العوامل العامة:

1.1سهولة إقامة المشاريع : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى تكاليف باهظة لإقامة المشاريع، مما جع ل المستثمرين يقبلون على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاستثمار فيها.

1.2إلمامها بكل النشاطات : تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل أشكال النشاطات سواء كانت فلاحيه أو صناعية أو خدماتية ...الخ و تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته ، مما جعلها تساهم في امتصاص البطالة والرفع من فعالية المساهمة في الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1.3لا تتطلب يد عاملة ماهرة : لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يد عاملة مؤهلة ومتخصصة ومتكونة تكوينا عاليا وإنما تتطلب يد عاملة بسيطة مما لا يجعلها لا تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا في تسديد نفقات عالية مما يسهل عملية استثمارها وتطويرها.

2/العوامل الخاصة

2.1مرونة اتخاذ القرارات بإنتاج الأسعار: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود مرونة في اتخاذ القرارات وذلك راجع إلى وجود تنسيق داخل أقسام هذه المؤسسات مما يسهل عملية اتخاذ القرارات.

2.2قلة رأس المستثمر : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأس مالها المستثمر مما يسهل عملية إقامة المشروعات و بالتالي توفير مناصب الشغل.

[1] رحموني أحمد ،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** " ،"المكتبة المصرية ، مصر، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 28.

الفرع الثاني: العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل والمشاكل على النحو التالي: [1]

– الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات و يحول دون نموها خاصة في البلدان النامية و السائرة في طريق النمو.

–الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرار هذا النوع من المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.

–عدم الاستقرار الاقتصادي (التضخم) ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات و يحول دون تحقيقها للأرباح.

[1] رحموني أحمد ،مرجع سابق ، ص 28.

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا التي طرحت في البلدان ذات المحصول الواحد (اعتمادها على مورد واحد)، وذلك من أجل التقليل على الاعتماد على هذا المورد وتنويع استخدام الموارد الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للدول الريعية لتنويع اقتصادها ولقد أعطيت له عدة مفاهيم.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

تعددت التعاريف حول التنويع الاقتصادي من بينها ما يلي:[1]

"يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة لدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على الإيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد".

كما يعرف على أنه "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين، لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد."

ويعرف أيضا على أنه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.

وأيضا يعرف بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة".

وهناك من يعرفه على أنه "عملية إستراتيجية تدريجية لتنويع مصادر الدخل".[2]

من التعاريف السابقة الذكر نجد أن التنويع الاقتصادي هو عبارة عن "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد" بمعنى آخر تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتقليص دور الحكومة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وبالتالي

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري "**التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**" ، شبكة النبأ المعلوماتية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية على الموقع 00: 22à 21/09/2016 https://telegram.me/abaa.news

[2] د .الهيتي في بحثه عن التنويع الاقتصادي الخليجي **المملكة تستحوذ على 50 بالمائة من حجم للإستثمار الأجنبي المتدفق لمجلس التعاون** ، مجلة اليوم رؤية 2030 العدد 1033 ، السبت 30 أغسطس 2003 ، المملكة العربية السعودية، ص 03.

فإن التنويع الاقتصادي يقوم على حاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد

الفرع الثاني :أهمية التنويع الاقتصادي

تتلخص أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي: [1]

- يقوي الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع الظروف ويخلق فرص عمل و يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة ومساهمة الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.
- تكمن أهمية التنويع الاقتصادي من خلال التقليل المخاطر والتقلبات الناتجة عن الاعتماد على مورد واحد خاصة إّذا كان هذا المورد هو مورد ريعي .
- تحقيق الاستقرار و أهداف الموازنة العامة ، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بنسبة مساهمة قطاع النفط في الصادرات.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير خبرات محلية وأجنبية، ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية و الأموال اللازمة.
- التقليل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي.

الفرع الثالث: قواعد التنويع الاقتصادي

لتنويع الاقتصادي قواعد من بينها ماياي:[2]

1/ قاعدة الفوائض

تعتمد هذه القاعدة على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط. وتتمثل هذه الفوائض في الفوائض البترولية الناتجة عن عملية تصدير البترول، فوفقا لهذه القاعدة يتم استعمال الفوائض البترولية لتطوير القطاعات والإيرادات غير نفطية حيث يستخدم جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية.ويستخدم الجزء الآخر في الادخار لتنميتها بالاستثمار الداخلي والخارجي لتشكل بديلا للنفط.

2/ قاعدة الموارد

[1] عاطف لافي مرزوق "**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**" ، مجلة الاقتصاد الخليجي" ، العدد 24، 2013، مركز دراسات البصرة و الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ص 13.

[2] عاطف لافي مرزوق ،مرجع نفسه، ص ص14-16

تتعلق هذه القاعدة بمدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكن من خلالها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي، حيث تعتبر الأرضية المناسبة للحد من الاعتماد على المورد الريعي ورفع درجة تنويع مصادر الدخل.

المطلب الثاني: شروط التنويع الاقتصادي وأنماطه

للتنويع الاقتصادي شروط و أنماط تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: شروط التنويع الاقتصادي

لكي تتسم عملية التنويع بنجاح لابد من توفر شروط معينة من بينها ما يلي:[1]

1/ إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسة جانب الطلب)

لكي يكون التنويع الاقتصادي ناجحا لا بد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي وخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار، ويتمثل هذا الإطار في مجموعة السياسات الاقتصادية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتتمثل في السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ومراجعة نظام الربط من جهة المكسب مقابل التكلفة.

2/تنويع القاعدة الإنتاجية

بالتوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي لابد من إصلاحات تمس جانب العرض أيضا أن لابد من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن قطاع المحروقات، والصناعات المصاحبة له وتنويع مصادر الدخل و هياكل الإنتاج من خلال تنمية رأس المال البشري و إصلاح القطاعين العام و الخاص.

الفرع الثاني :أنماط التنويع الاقتصادي

لتنويع الاقتصادي أنماط من بينها :[2]

1/تنويع الهيكل الإنتاجي

يتعلق بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وذلك بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج والتالي يمكن أن تساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر الغير مرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو "المرض الهولندي".

---

[1] خالد بن راشد الخاطر ،"تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للدراسات و الأبحاث، الدوحة، قطر، أغسطس 2015 ، ص_ص30_32

[2] خالد بن راشد الخاطر ،مرجع نفسه،ص ص33-34

2/ تنويع الأسواق

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات و الأسواق يعطي رؤية متكاملة للهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج ووجهات التصدير الأكثر تنوعا أفضل من الاعتماد عل عدد محدود من المنتجات ووجهات التصدير.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي و طرق قياسه

للتنويع الاقتصادي مؤشرات و طرق قياس تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي

تتمثل مؤشرات التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:

1/معدل و درجة التغير الهيكلي

تدل عليهما النسبة المئوية للإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الخام ، إضافة إلى التغير في إسهام هذه القطاعات مع الزمن و قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الخام حسب القطاع

2/ تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة

حيث من أهم أهداف التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على إرادات المحروقات و من المؤشرات أيضا وتيرة اتساع الإرادات غير نفطية على مر الزمن، حيث يدل ذلك على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإرادات غير نفطية.

3/ نسبة الصادرات الغير نفطية إلى مجموع الصادرات ، و العناصر المكونة للصادرات غير النفطية

يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير نفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي إذ أن التغيرات قصيرة المدى قد تكون مضللة ، حيث يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط و صادراته.

4/ تغير ما للقطاع العام و القطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي

هذا المؤشر يعتبر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط وبتالي تنويع الإنتاج الذي يتطلب تنويعا في العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية.

5/ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها بعدم استقرار سعر النفط

[1] ضيف أحمد **أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** ، أطرو حة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر -3- الجزائر،2015/2014 ص_ص195-196

من المعروف أن التنويع الاقتصادي يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار النفط مع مرور الزمن حيث أن تنويع القاعدة الإنتاجية يخفض من مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي يحد من التأثيرات الناتجة عن تقلبات أسعاره.

الفرع الثاني: طرق قياس التنويع الاقتصادي

لقياس التنويع الاقتصادي نستعمل مايلي:[1]

أ/ مقياس هيرفندل_هيرشمان (Hirshman_Herfindal):

يحدد هذا المقياس درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$H.H= \frac{\sqrt{\sum_{1=1}^{n}(Xi/X)^2}-}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث أن:

H.H: مؤشر هيرفندل_هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا. ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا. وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N :عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

ب/ مقياس فلاديميركوسوف:

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos= \frac{\sum_{i=1}^{n} ai\times B}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} Ai^2\times\sqrt{\sum}}}$$

حيث:

ai= الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi= الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

[1] ضيف أحمد، مرجع سابق ص_ص 196-197

cos= مؤشر فلاديميركوسوف حيث كلما أصبحت قيمة COS=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، في حال الابتعاد عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلي

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي آليات تستعمل مع المتناقضات التنموية وفي البلدان الريعية و هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي

تتمثل آليات التنويع الاقتصادي في مايلي: [1]

الفرع الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تمثل أهم ألية للتنويع الاقتصادي ،ويكون ذلك من خلال القيام بتغيرات هيكلية تمس كافة مجالات السياسية و الاقتصادية والمالية ، تكون مدعمة من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بالإضافة إلى تعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخصخصة، كل ذلك من شأنه دفع عملية التنويع الاقتصادي إلى الأمام والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية،احد آليات التنويع الاقتصادي التي تتطلب تحسين مناخ الاستثمار خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ومستجداتها مما يتطلب إرساء بيئة جديدة للاستثمار و وضع تشريعات ولوائح سارية المفعول.

الفرع الثالث: الصناعات(المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة

لعبت الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا و آلية من آليات التنويع الاقتصادي من أركان اقتصادياتها حيث سارعت العديد من الدول ومنها الجزائر إلى انتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل لديها، وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في ظل المتناقضات التنموية

تعتبر عملية تنمية القطاعات البديلة الداخلة في التنويع عملية صعبة تضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي و بالتالي كيف يتم تنمية القدرات البديلة وفق خطة تنموية؟

الفرع الأول: تعديل مسار التنمية الراهن

[1] طبابية سليمة و لرباع الهادي ،"**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**" ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07 و 08 أفريل ، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 15-19.

إن تجسيد إستراتيجية التنمية على أساس التنويع الاقتصادي يتطلب تعديل المسار التنموي الراهن، من خلال معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية و ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، و القيام بإصلاحات جوهريا للميزانية العام في جانبيها الشكلي والموضوعي و تنظيم القوى العاملة منها و رفع مستوى مشاركتها في النشاط.

الفرع الثاني: تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية المستدامة:

و ذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية التي تهدف إلى التنويع وخلق البني الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وتحويل قطاع الموارد والثروات الطبيعية الأولية لاسيما الاستخراجية منها، من قطاع تصديري إلى قطاع صناعي يصدر منتجات تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي.

الفرع الثالث: بناء قاعدة اقتصادية صلبة

تتمثل في خلق نشاط اقتصادي محلي ومتنوع تتكامل فيه القطاعات وتشابك وحداته يرتكز على مقومات وإمكانيات متنوعة دائمة ومتجددة للدخل، وتوليد فائض اقتصادي كافي لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة لاستمرار عملية التنمية مستقبلا.

وعليه فإن تأهيل الاقتصاد لبدء عملية التنمية المستدامة والحفاظ على استمرارها باعتماد التنويع الاقتصادي يقتضي العمل على ترسيخ قواعد اقتصادية صلبة تركز على مقومات ذاتية دائمة ومحددة. [1]

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي والدول الريعية

تعتمد الدول المنتجة والمصدرة للنفط على النفط كالمورد وحيد يوجه مسارها الاقتصادي ونتيجة لذلك سميت هذه الدول بالدول الريعية

الفرع الأول: تعريف الدولة الريعية

أستخدم مصطلح الدول الريعية منذ القرن العشرين للدلالة على الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط و الغاز، ولكنه يمكن أن يشمل دولا غنية بالأدوات المالية و الدول التي تعتمد على الموارد الإستراتجية مثل القواعد العسكرية. كما تعرف الدول الريعية على أنها "تلك الدول التي تعتاش على عائدات من الخارج ،إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات إستراتجية." [2]

ومنه يمكن أن نقول أن الدولة الريعية هي "تلك الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل."

---

[1] طبابية سليمة و لرباع الهادي، مرجع سابق ، ص ص 7- 14.

[2] صالح ياسر ،" **النظام الريعي و بناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق**" ،مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن و العراق ، بغداد العراق، تشرين الثاني 2013)، ص 6.

الفرع الثاني:متطلبات التنويع الاقتصادي في المجتمعات الريعية

لتحقق الدول الريعية التنويع الاقتصادي يجب عليها تحقيق المتطلبات التالية:[1]

- رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج متنوعة للتنويع الاقتصادي، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصاديات تحظى باتفاق عام من كافة أفراد المجتمع.
- زيادة أهمية الصناعة التحويلية في القطاعات الإنتاجية والاقتصاد، وذلك لإيجاد أرضية تساهم في استخدام وتوليد العملة الأجنبية وتطوير وتوسيع الأنشطة الخدمية غير الحكومية، بحيث تصبح مع صناعة الأنشطة الأهم لاستيعاب اليد العاملة.
- إزالة جميع المظاهر والممارسات الريعية وذلك من خلال تأمين الضمانات اللازمة لمنع ظهور نظام شمولي استبدادي مجددا واقتلاع السلوك الريعي.
- تطوير الإعلام الموضوعي وإقامة قواعد لمكافحة الرشوة والمحاباة والانتفاع غير القانوني والفساد والتلاعب بالثروة النفطية، ثم تشجيع القطاع الخاص وتحسين المناخ الاقتصادي العام وترقية البني الأساسية والمؤسسية.
- إتباع سياسة صناعية تقوم من خلالها بتشخيص نشاطات اقتصادية تنويعية مستديمة،وتساعد القطاع العام والخاص للاستثمار فيها وإدارتها.

[1] ناجي بن حسين ،"**التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصا** د ،مجلة الاقتصاد والمجتمع (العدد 5، 2008 ، جامعة قسنطينة-2-، قسنطينة، الجزائر) ،ص 22.

خلاصة الفصل الأول

توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاعا و احد دون الاعتماد على القطاعات الأخرى وخاصة القطاعات الأولية كالنفط وذلك من خلال وضع شروط وقواعد و ميكانيزمات للتنويع الاقتصادي.

وتناولنا في هذا الفصل نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد ووسيلة يعتمد عليها في التنويع الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي. كما تناولنا في هذا الفصل التنويع الاقتصادي في ظل المتناقضات التنموية وفي المجتمعات الريعية، وتوصلنا أيضا أنه لتجسيد التنمية على أساس التنويع الاقتصادي يجب معالجة الاختلالات الهيكلية بما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية، أما التنويع الاقتصادي في المجتمعات الريعية فقد وجدنا أنه من الضروري على هذه المجتمعات تنويع اقتصادها تفاديا للأخطار الناجمة عن الاعتماد على مورد واحد وعادة ما يكون هذا المورد النفط، وما يصاحبه من أخطار ناجمة عن تقلبات أسعار السوق العالمية ونضوب مخزونه إلى غير ذلك من الأخطار المرتبطة به.

الفصل الثاني:
التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة كبيرة ،وهذا ما يدل على بعد الجزائر على تنويع اقتصادها، ولكن في ظل تقلبات أسعار المحروقات سعت الجزائر إلى تنويع اقتصادها فوجدت نفسها أمام مشكل عويص، حيث حاولت تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات واتباع سياسات تنويعية في مجال السياحة، الطاقات المتجددة والقطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية) لحل هذا المشكل. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات التي تتبعها الجزائر إلى تنويع اقتصادها في المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي وقيام قطاع إنتاجي خارج المحروقات.

المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

سعت الجزائر إلى التنويع الاقتصادي لعدة أسباب وعوامل وذلك بغية الخروج من دائرة أحادية القطب

المطلب الأول:دوافع التنويع الاقتصادي في الجزائر

من أهم الدوافع التي دفعت الجزائر لتنويع إقتصادها مايلي: [1]

الفرع الأول: تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية بنسبة 96% من إجمالي صادراته مما جعله يتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط و إذا نظرنا إلى تاريخ تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015 نجد أنها شهدت فترات أزمات كانت سببها انخفاض أسعار النفط. ففي فترة ما بين 2000-2008 عرفت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا من 27.6 دولار للبرميل الواحد سنة 2000 إلى 92,7 دولار للبرميل سنة 2008 وذلك يعود إلى انخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، أما سنة 2009 وصل سعر البترول إلى 61 دولار للبرميل الواحد وهنا شهد العالم أزمة انخفاض وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على السوق النفطية ولكن أسعار النفط ارتفعت خلال الفترة 2010-2013 بمتوسط 105.08 [2]دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 37دولار للبرميل الواحد في 2015[3] وهذا بسبب تدهور أسعر النفط في السوق العالمية. وعلى ضوء ما سبق وجدت الجزائر أن الحل الأمثل لتفادي هذه التقلبات هو تنويع اقتصادها.

الفرع الثاني: نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج

إن إنتاج احتياطي النفط الخام هو عامل مهم جدا في الهيكل البنيوي لقطاع النفط ومحفز يؤثر بشكل مباشر على الاحتياطات النفطية في الاقتصاد الجزائري، فضلا على كون الاحتياطات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية، والاستخراج المستمر للنفط يعني بالضرورة نضوب مكانه، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي قد لا تنجح في

[1] شرارة فيصل **العوامل والإمكانيات المساعدة للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر** "ص ص138-140

[2] براهيم بلقة ، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)** ، مجلة الباحث(العدد 12، 2013 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر) ص 9.

[3] استطلاع لرويتر، **"متوسط سعر النفط في 2015 دولار أمريكي للبرميل الواحد"**، جريدة الأيام نت، العدد 9670 ، الأربعاء 30 سبتمبر 2015 .

الكثير من الأحيان وتستوجب رؤوس أموال طائلة وعلى ضوء هذا رأت الجزائر أن تنويع الاقتصاد الوطني الحل المناسب لتجنب هذه المشاكل.[1]

الفرع الثالث: فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة

تتبع الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تمكنت من السيطرة على إنتاج وتسعيرة النفط الخام، من خلال شركاتها النفطية العالمية مما جعلها تابعة لها و كما يقال منها و إليها أي أن العوائد النفطية للدول المصدرة و الجزائر من بينها تعود للدول الصناعية الكبرى عن طريق استيراد السلع والخدمات منها و بالتالي تفقد الجزائر استقلالها الاقتصادي و هذا ما جعلها تتجه نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية .[2]

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

تتوفر لدى الجزائر إمكانيات طبيعية وبشرية وأخرى سياحية تمكنها من النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع اقتصادها وتتمثل فيما يلي:[3]

الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية

تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية تتنوع مابين أراضي زراعية صالحة للزراعة الغابية و السهبية والصحراوية بنسبة 17% من المساحة الكلية و ثروة مائية بأكثر من 20 مليار متر[4] بالإضافة إلى الثروة المعدنية المتمثلة في الحديد و الفوسفات و الزنك و الرصاص والباريت والملح و الرخام والذهب واليورانيوم أما الطاقة ففي مقدمتها النفط والغاز والطاقة الشمسية بالإضافة إلى طاقات أخرى كطاقة الرياح ونختتم بالثروة الحيوانية والسمكية التي تؤهل الجزائر للتنويع اقتصادها وزيادة مداخيلها.

الفرع الثاني: الإمكانيات السياحية

تتوفر لدى الجزائر إمكانيات سياحية تتمثل أساسا في المناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال، الأنهار والشواطئ والغابات والصحاري، الينابيع والحمامات الطبيعية بالإضافة إلى الآثار

---

[1] نصر الدين عيساوي، **"تقلبات أسعار المحروقات وأثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الجزائر"** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد 5 ، جوان 2016، جامعة أم البواقي ، الجزائر، ص 55.

[2] شرارة فيصل مرجع سابق ص 139.

[3] نصر الدين عيساوي، مرجع سابق ،ص 57_ 60

[4] فريجة محمد هشام ، مداخلة بعنوان " **"ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر"** ،الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة ، يومي 14-15 ديسمبر 2014 " ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص ص 1-6.

التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية وأيضا العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة.
بالإضافة إلى لآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية وأيضا العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة. [1]

الفرع الثالث: البنية التحتية والإمكانيات البشرية

1- البنية التحتية : للجزائر مؤهلات من البنية التحتية تتمثل في محطات توليد القوة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، البريد ومحطات معالجة المياه والصرف الصحي، الغاز بتوصيلاته الأشغال العمومية والنقل العام وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية، إضافة إلى خدمات التعليم، الصحة والأمن.

2-الإمكانيات البشرية : تعتبر الموارد البشرية عنصر مهم وأساسي في التنمية الاقتصادية لذلك سعت الجزائر إلى الاهتمام بتكوينها عن طريق رسم استراتيجيات لاستغلال الكفاءات البحثية والعلمية والمهنية.

المطلب الثالث: دلائل التنويع الاقتصادي

هناك العديد من الدلائل التي يمكن اعتمادها للتعرف على وجود تنويع اقتصادي وطني من عدمه و من بينها مايلي: [2]

الفرع الأول: مساهمة القطاعات الاقتصادية غير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي

تمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية غير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي أحد أدلة التنويع الاقتصادي وأكثرها شيوعا، فمن خلال الملحق رقم (01) يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات باعتباره القطاع المسيطر على الاقتصاد الجزائري بنسبة فاقت 95% من حجم الصادرات، ثم يليه قطاع التجارة والخدمات في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها 16,03% وبعدها قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، يليهم قطاع النقل والاتصالات بنسبة 9,2% وفي الأخير يأتي قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة 6.74% والسياحة بنسبة 2,2%. و منه يمكن القول بأن القطاعات الأخرى البديلة لقطاع المحروقات قد بدأت تنهض وتترقى لتصبح بديلا للمحروقات.

---

[1] عوينان عبد القادر، **"السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2025"** ،أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية ، جامعة الجزائر03 ، 2013/2012، ص 140.

[2] عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 8 ،العدد 31، جامعة الكوفة ،العراق ،2014 ص 62.

الفرع الثاني: تركز الصادرات

يعد دليل التنوع والتركز من بين الأدلة الدالة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يقيس دليل التنوع Diversification Index انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية كما يأتي:

$$Dj= \frac{\sum_{i=/1} hiJ}{2}$$

hiJ: تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة(J).

hi: تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين (0−1) بحيث كلما اقترب الدليل من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل الدليل إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات المحلية.[1]

أما دليل التركيز فهو يتطابق مع مؤشر (هيرفندال−هيرشمان) ويمكن القول أنهما يتطابقان حيث تتمثل صيغته على النحو التالي:

$$H.H = = \frac{\sqrt{\sum_i^n \left(\frac{x^1}{x}\right)}}{1-\sqrt{}}$$

حيث :

xi: الناتج المحلي الإجمالي للسلعة(i) وx الناتج المحلي الإجمالي و N عدد القطاعات التي يتكون منها التركيبة السلعية للناتج.

حيث يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية ولقياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر نستعمل معامل أو مؤشر (هيرفندال−هيرشمان). [2]

[1] عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة، مرجع سابق، ص 62.

[2] ضيف أحمد, مرجع سابق ، ص199.

من خلال الاستعانة بالإحصائيات الموجودة في الملحق (01)الذي يحدد لنا قيمة xi/x و لدينا N=7 و بالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة. و الجدول التالي يبين لنا قيمة H .H لكل سنة:

الجدول رقم (02): قيمة مؤشر هيرفندال–هيرشمان (H.H) خلال فترة (2000– 2015)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة HH	0.08	0.19	0.18	0.21	0.22	0.30	0.31	0.29
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة HH	0.31	0.16	0.20	0.23	0.19	0.20	0.23	0.27

المصدر: من إعداد الطالبة وفق المعادلة 2 و الملحق رقم1 و باستخدام برنامج Microsoft Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر من 0.08 سنة 2000 إلى 0.31 سنة 2008 لتنخفض إلى 0.16 في 2009 و ذلك لانخفاض أسعار النفط وتعاود الارتفاع إلى 0.23 سنة 2011 و 0.27 سنة 2015 ومن هذه النتائج يمكن القول أن الجزائر مازالت مرتبطة بالمحروقات ولكنها تحاول تحقيق نوع من التنويع في اقتصادها للتخلص من تبعيتها لريع النفط .

الفرع الثالث: التجارة البينية الجزائرية

تعد التجارة البينية الجزائرية غير نفطية أحد المؤشرات الدالة على التنويع في الاقتصاد الوطني، و بنظر إلى التجارة البينة الجزائرية نجد أن التجارة البينية الجزائرية في إفريقيا لا تمثل سوى 12% من التجارة العالمية أما بالنسبة لشراكة الجزائر مع المملكة العربية السعودية فقد بلغت مستوى التجارة البينية بينهما في 2015 ما يقارب 600[1]، مليون دولار أمريكي، كما تقيم الجزائر شراكة مع تونس حيث بلغت صادراتها نحو تونس بـ 33,86% بينما بلغت ما تستورده الجزائر منها بـ 26,81%،[2] ومنه يمكن أن نقول حسب هذا المؤشر أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لم يصل بعد للمستوى المطلوب.

[1] علي حداد، " **اللجنة العليا المشتركة المملكة العربية السعودية المشتركة. المملكة العربية السعودية- الجزائر"** ، منتدى رؤساء المؤسسات الرياض ، 15 نوفمبر 2016، ص 4.

[2] عبد الرزاق حمد حسين ،" **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** " ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 1 ، العدد 1، 2011 ، جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق ص 100.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي وقيام قطاع إنتاج خارج المحروقات

على الرغم من التقلبات في أسعار البترول إلا أن الجزائر مازالت تعتمد على قطاع المحروقات، ولكنها بدأت تسعى لتنويع النمو الاقتصادي وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

تندرج استراتيجية النمو الاقتصادي الجزائري في برامج دعم النمو الاقتصادي و الانتعاش الاقتصادي بالإضافة إلى التعاون مع البنك الدولي من أجل تحقيق الاستقرار المالي للموازنة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار و مشاركة القطاع الخاص وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق . وبالنظر إلى معدل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 نجده 3.58 % كمتوسط للفترة و بالتالي يمكن القول أنه ضعيف مقارنة بما تقوم به الحكومة من برامج إصلاحية لتحقيق معدل نمو أكبر. [1]

الفرع الثاني: خلق فرص العمل

يعتبر العمل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي و بالنظر إلى سوق الشغل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 نجد تراجع نسبة البطالة من 17.7% سنة 2004 إلى 10% سنة 2010 ثم إلى 9.8.%سنة 2015 [2] ومنه نجد وجود انتعاش اقتصادي يعود إلى الاستثمار المباشر الخاص الوطني و الأجنبي، وبالتالي فقد كانت للمجهودات المبذولة من طرف الدولة نتائج إيجابية في مجال التشغيل، كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق التشغيل. [3]

المطلب الثاني: تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

اهتمت السلطات الجزائرية بتطوير الصادرات خارج المحروقات لتنويع صادراتها ، فما هو حال تنويع الصادرات في الجزائر؟

---

[1] دليلة طالب ، **"قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012"** ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، ج 2 ا، لعدد 4، سبتمبر 2015، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، ص ص 152-155.

[2] البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل**، خلال سبتمبر 2015 ص ص 1-3.

[3] رحيم حسين وحاجي فطيمة، " **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، "** بحث مقدم للمؤتمر السنوي لكلية العلوم الاقتصادية، يوم 31 أكتوبر 2011 ، جامعة مسيلة، ص ص 3-4.

الفرع الأول: واقع التصدير خارج قطاع المحروقات

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تتعد 4% حسب إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية خلال الفترة 2000-2009 أما خلال الفترة 2012-2015 فقد انخفضت بنسبة 2.9 % وذلك بسبب تراجع بعض المؤسسات الجزائرية المصدرة عن التصدير، والظروف التي مرت بها الجزائر خلال الآونة الأخيرة من تراجع أسعار النفط وما صحبها من تأثيرات على كافة القطاعات. بالتالي نجد أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضعيفة برغم من الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة من أجل النهوض بصادرات خارج قطاع المحروقات.[1]

الفرع الثاني: التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

يدل التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات على وجود تنوع كبير في صادرات الدولة و من خلال الملحق رقم(02)نجد أن تركيبة السلع للصادرات الجزائرية في مقدمتها المحروقات بنسبة 95% و باقي السلع الأخرى تحتل نسبة 5% فقط حيث تترأس هذه السلع المواد نصف مصنعة بنسبة 3.73% ثم تليها الفلاحة بنسبة 0.51% و بعدها المواد الخام بنسبة 0.18% لتكون شبه منعدمة في معدات التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنفس النسبة 0.02% لتنعدم في التجهيزات الفلاحية، و من هنا يمكن القول على أن التركيبة السلعية للصادرات تسيطر عليها المحروقات على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية القطاعات الأخرى. [2]

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي و القطاع الخاص من خلال توفير مناخ أعمال مناسب لقيام قطاع خاص متين قادر على المنافسة وجلب استثمارات أجنبية مباشرة.

الفرع الأول: القطاع الخاص

إن تشجيع الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص، أعطى له حيوية يمكن ملاحظتها من خلال مساهمته في القطاعات الاقتصادية إذ قدرت نسبة مساهمته خلال الفترة 2000-2012 في القطاعات التالية:

---

[1] بن زكورة العوينة ، مداخلة بعنوان " **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 2000-2014**، الملتقى الوطني في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي، يومي 18و19 نوفمبر2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 7.

[2] سمير بوختالة ومحمد زرقون ، **"دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية دراسة اقتصادية تحليلية"** ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة) ص ص 85-86.

الفلاحة، التجارة، الخدمات والأشغال العمومية، النقل والاتصالات بـ (99,28%، 93,73%، 88,83%، 85,7%، 77,85%) على التوالي ومن هنا نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على قطاعات غير المحروقات و يساهم في تنميتها و هذا ما يدل على توجه الحكومة لتنمية القطاع الخاص بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية. [1]

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في مختلف الاقتصاديات و بالنظر إلى الملحق رقم 3 نجد أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2008 قد حققت مستويات مقبولة بين 634 مليون دولار كأدنى قيمة سنة 2003 و 2593 مليون دولار كأعلى قيمة سنة 2008من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بفضل مزايا مالية و جبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، و فسح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[2]،أما الفترة مابين 2009-2012، فقد عرفت تراجعا لحجم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر من 2746 مليون دولار سنة 2009 إلى 1484 سنة 2012، هذا يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر[3].

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق و بونوة شعيب ، **"دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-"** ،مجلة الباحث (العدد 07، 2009-2010 ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر) ص 144.

[2] آمال تخنوني وبلال ملاخسو ، **" الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية "** الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، يومي18 و19 نوفمبر2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 21-22.

[3] بابا عبد القادر وأجري خيرة ،" **الامتيازات المالية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"** ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد 02، سبتمبر 2014 ، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،ص ص 29-30.

المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تبنت الجزائر مجموعة من السياسات لتنويع اقتصادها تتمثل في مايلي:

المطلب الأول: سياسة التنويع الاقتصادي في الطاقات المتجددة

سعت الجزائر إلى تطويرها الطاقات البديلة والمتجددة من خلال إنشاء عدة هياكل عملية متخصصة في البحث والتطوير والتنمية منها: [1]

1/ الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRU) والتي أنشأت من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة

2/ وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.S) وهي وحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري والاستعمال المنزلي والصناعي والفلاحي.

3/ مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) وتمثلت مهام هذا المركز في جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية وحرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية وصياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعمالها.

4/ نيو إنارجي ألجيريا " NEW-ENERGY ALGERIA" وهي عبارة عن شركة تضم كل من شركة سونطراك وشركة سونلغاز، تتلخص مهامها في ترقية وتطوير الطاقات المتجددة وتطويرها وإنجاز المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة التي لديها فائدة مشتركة للشركاء.

الفرع الأول : ماهية الطاقات المتجددة:

تعددت تعرف الطاقات المتجددة بأنها "الطاقة التي نحصل عليها من مصادر طاقوية موجودة في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري" وهي تتكون من مصادر مختلفة تتمثل في تتجدد باستمرار وتتمثل في:[2]

أ/ الطاقة الشمسية: وهي الطاقة المنبعثة من الشمس والحرارة الناتجة عنها.

---

[1] فروحات حدة ،"**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**" ، مجلة الباحث(العدد 11، 2012، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ، الجزائر) ص 152.

[2] عبد المطلب النقرش، " **الطاقة مفاهيمها، أنواعها، مصدرها** " ، مدرسة التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005 ص ص 12-13.

ب/ الطاقة الهوائية: وهي عملية تحويل حركة الرياح إلى شكل من أشكال الطاقة.

ج/ الطاقة المائية: وهي الطاقة الكامنة أو القدرة الكبيرة التي تمتلكها المياه سواء كانت أنهار جارية أو شلالات، بحيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها.

د/ الطاقة النووية: وهي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات اندماج الأنووية الذرية.

هـ/ الطاقة العضوية: وتعرف بالكتلة الحيوية وهي الطاقة المتولدة من الموارد النباتية والحيوانية والنفايات، بالإضافة إلى المخلفات الصناعية والبشرية والتي يستفاد منها عن طريق الحرق المباشر والتخمير والتمييع.

و/ الغاز الحيوي: يتم إنتاجه عن طريق تخمير المواد القابلة للتحلل مثل: روث الحيوانات أو النفايات النباتية يستخدم لتدفئة المنازل ووقود لمواقد الطبخ.

ي/ الطاقة الحرارية (الطاقة الأرضية الجوفية): وهي طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها، تظهر من خلال إنفجرات بركانية. [1]

الفرع الثاني: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

اكتسبت الجزائر من خلال موقعها الجغرافي مميزات جعلتها بلدا قويا متميزا منتجا لمصادر الطاقة المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية التي تعد منجما للطاقة يتجاوز مليار ميغاواط ساعي في السنة، أما طاقة الرياح فهي تعتبر مورد طاقوي يتغير من مكان لآخر ونتقسم في الجزائر إلى منطقتين المنطقة الشمالية والجنوبية، حيث تتميز هذه المنطقة بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ ثا وتتجاوز قيمة 6 م/ ثا م أدرار،أما الطاقة الجوفية فيتواجد في الجزائر أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر، و لكن بالرغم من هذه الإمكانيات إلا أن استغلالها ضعيف.[2]

الفرع الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر

تساهم الطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني من خلال مايلي:

---

[1] زواوية أحلام ،" **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغربية** "، (مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر، ط1 2004) ص ص 132-133.

[2] مدلحي محمد ،**"فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر"**، مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 4، ديسمبر 2015 ، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر) ص 116.

1/ انعكاسات على توفير مناصب الشغل في الجزائر:

يعد الاستثمار في الطاقات المتجددة أمرا لا محال منه بالنظر إلى مبدأ خلق المزيد من مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ،وفي هذا الصدد كشفت المصادر المتخصصة في إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عن إقامة مصانع لإنتاج الطاقة البديلة، و التي تعد خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحق في التصدر مما يوفر مناصب شغل للعديد من البطالين قد تتجاوز 3 آلاف منصب شغل. ويعد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي تقوم به الجزائر لزيادة استثماراتها في هذا المجال وإنشاء محافظة طاقوية متجددة والتي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة للتحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويره،ا وبالتالي توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في مجال الطاقة في الجزائر والتي قد تصل إلى 54 ألف منصب شغل.[1]

2/ انعكاسات تطور الطاقة المتجددة العالمية على طلب الطاقة في الجزائر:

ينتج عن تطوير الطاقات المتجددة العالمية إحلال هذه الأخيرة محل النفط والغاز في مجال النقل والكهرباء، إذ يتوقع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وفقا لوكالة الطاقة الدولية 11429 مليون طن ما يكافئ في عام 2005 إلى 17721 مليون طن ما يكافئ 2030 أي بزيادة 6292 مليون طن مكافئ فقط، وستتراجع حصة النفط والغاز من حصة الطلب على الطاقة وسيتم تعويض ذلك النقص بمصادر طاقة متنوعة.

حيث زادت مساهمة الطاقات المتجددة بنسبة متواضعة، حيث ارتفعت حجم الاستثمارات في الجزائر في مجال الطاقات المتجددة من 45,1 مليا دولارر سنة 2004 لتصل إلى 178,5 مليارددولار سنة 2009 لتواصل الارتفاع إلى 270,2 مليار دولار سنة 2014، وبالتالي فإن الجزائر قد حققت في مجال الاستثمارات الموجهة للطاقات المتجددة قفزة نوعية لتصبح بديلا استراتجيا للمحروقات. [2]

المطلب الثاني: سياسة التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية

يعد كل من القطاع الزراعي والصناعي وحدة رئيسية داخل الاقتصاد الوطني وأي اقتصاد أي بلد وسوف نتطرق إليها في هذا المطلب

[1] عمراوي عادل "، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص السياسة العامة و الإدارة المحلية، جامعة بسكرة 2016/2015، ص ص 52-54.

[2] مدلحي محمد ،"مرجع سبق ذكره ص ص 118-119

الفرع الأول: قطاع الصناعة:

تعرف الصناعة على أنها "كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلع نهائية".[1]

1/ واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع وذلك لتنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر من صناعات غذائية معدنية كيميائية، إذ تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008-2012 بحوالي 77% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 15,5% منها أما الصناعة الكيماوية فهي تمثل 11% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام فقد وصل سنة 2010 إلى 6,36% بعدما كان سنة 2003 9,13%، وهذا ما يدل على تدهور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام ولكن هذا الانخفاض لم يتوقف بل تواصل إلى غاية 5,15% سنة 2015. وعليه يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة. [2]

2/ مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

يساهم قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني من خلال:

2.1 /مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل

سعت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية فيه ، حيث قدرت نسبة المشاريع في هذا القطاع خلال الفترة 2002-2015 بـ 15,32% ما أدى إلى توفير مناصب شغل بنسبة 37,54% خلال هذه الفترة وهذا ما يبرز رغبة الحكومة في النهوض بهذا

[1] أحمد سعيد بامخة ،**"اقتصاديات الصناعة"**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، ط2 2011 ص 15.

[2] عروب رتيبة و بوسبعين تسعديت ،مداخلة بعنوان " **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق** ، الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة"، 23-24 أفريل 2012، جامعة ابن باديس- مستغانم، ص 146.

القطاع وتنشيطه، ولكن رغم الجهود المبذولة إلا أن مساهمة هذا القطاع في التشغيل تبقى متوسطة و لم تحقق المستوى المطلوب في توفير مناصب الشغل. [1]

2.2 /مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام

يعد القطاع الصناعي من القطاعات التي تحاول الحكومة النهوض بها لتحقيق النمو الاقتصادي وجعلها بديلا لقطاع المحروقات في جلب العملة الصعبة.وقد عرفت مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام تذبذبا خلال الفترة 2000-2015 حيث قدرت مساهمة الصناعة خارج المحروقات خلال 2000-2012 بـ 7,10% وهي ضعيفة كمتوسط لتلك الفترة، أما خلال الفترة 2013-2015 فقد قدرت بـ 15,22% وبالتالي فقد ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ضعيفة إلى مقبولة وهذا الجهود المبذولة من طرف الدولة والإصلاحات المقدمة في هدا القطاع على أنا تبقى ضعيفة ولكن في تحسن. [2]

الفرع الثاني: قطاع الفلاحة

تعرف الزراعة على أنها "علم وفن وصناعة وتجارة وإنتاج محاصيل زراعية وحيوانية لتلبية احتياجات اجتماعية واقتصادية ومادية".

1/واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي ولا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يحتم على الدولة استيراد كميات كبيرة لسد الفجوة الغذائية، حيث تشيرالمعطيات والإحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2013 نمو إنتاج الحبوب انخفض إلى 4,3% بعدما كان 20,4% في 2012 كما عرف محصول القمح بنوعيه الصلب واللين انخفاضا معتبرا 3,1% سنة 2012 و5,6% سنة 2013،[3] أما الإنتاج البستاني فقد قدر بـ 11,9 مليون طن وفي سنة 2013 ارتفع الإنتاج بنسبة 14,2% مقابل 8,5% في سنة 2012، كما قدر إنتاج البطاطا 15,8% أي 4,88 مليون طن كما قدر إنتاج الطماطم الصناعية بـ 9,05 مليون طن وزراعة الكروم 5,9% أي 0,575 مليون طن وكذا الحمضيات 11,3%.[4] وعليه نجد أن هذا التذبذب في الإنتاج النباتي يرجع إلى التذبذب في تساقط الأمطار لذا يجب الاهتمام وتفعيل أنظمة الري.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 30: 17 à 02/02/2017 www.andi.dz

[2] الديوان الوطني للإحصائيات 00: 11 à 22/02/2017 WWW.ONS.COM

[3] الوكالة الوطنة لترقية الاستثمار.20: 14 à 22/02/2017 www.andi.dz

[4] **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سابق، ص ص 27-28.

أما الإنتاج الحيواني و الذي تكمن أهميته في دوره التكميلي للإنتاج النباتي فقد عرف إنتاج اللحوم الحمراء نموا بنسبة 6,2% سنة 2013 بعدما كان 4,8% في 2012 وارتفعت الدواجن بنسبة 15,4% سنة 2013 بعدما كانت 7,9 %سنة 2012. كما نجد أن مجموع الأبقار في الجزائر قدر بـ 156330 رأس بقر خلال الفترة 2007-2011، أما بالنسبة للأغنام والماعز فنجد أنها وصلت إلى 23989330 رأس غنم في نهاية 2011 أما تربية الجمال في الجزائر فقد وصلت إلى 27395 رأس خلال فترة 2007-2011. أما الخيول فقد وصلت إلى 2840 رأس خلال 2011 علما أن الخيول الجزائرية تعتبر من أجود الخيول في العالم إذ يجب الاهتمام بتربية الخيول في الجزائر حيث يعتبر هذا العدد ضعيف. وعموما يمكن القول أن الجزائر عرفت تحسنا في القطاع الزراعي إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومازالت تعمد على الاستيراد وبمعدلات كبيرة وهذا الأمر يعتبر كارثيا.[1]

2/ مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

تساهم الزراعة في الاقتصاد الوطني من خلال مايلي:

2.1/ مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني

يحتل القطاع الزراعي أهمية في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي [1] الخام حيث قدرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2015 ب 10.63% لمتوسط الفترة ،وهنا نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الخام ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا القطاع .[2]

2.2/ مساهمة الزراعة في تنمية الصناعة

يساهم قطاع الزراعة في الجزائر في تنمية القطاع الصناعي بشكل واضح من خلال تقديم المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة وقيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية منها:

- ✓ وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.

[1] غردي محمد، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر -3- 2012/2011، ص ص 39-40.

[2] غردي محمد ، مرجع سابق ص ص 39-40.

- ✓ وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا).
- ✓ معامل صناعة المربيات الغذائية.

وغيرها من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، و ذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دعما كبيرا للأشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال. ومنه فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، آليات الزراعة ووسائل الري) مما أدى إلى إقامة وحدات صناعية لتوفير المستلزمات.[1]

المطلب الثالث: سياسة التنويع الاقتصادي في قطاع السياحة

تعرف السياحة على أنها: "مجموعة من العلاقات التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما دامت هذه الإقامة ليست دائمة". وقد سعت الجزائر إلى تطوير قطاع السياحة كبديل استراتيجي لتنويع اقتصادها.

الفرع الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر

تتربع الجزائر على موقع إستراتيجي هام مكنها من اكتساب مؤهلات سياحية متنوعة تتمايز ما بين سياحة مناخية يستفاد منها في العلاج عن طريق المناخ، و السياحة الصيفية و الشتوية على حسب المناخ أما السياحة الأثرية المتوارثة من الحضارات المتعاقبة: كآثار تيمقاد، تيبازة، جميلة، قالمة،قصور أدرار و الطاسيلي و الهقار. و نجد السياحة الصحراويةموزعة على 5 مناطق كبرى في الجنوب هي: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب ،وهذه المناطق تمتلك مواقع ومناظر رائعة للاكتشاف. إضافة إلى السياحة الحموية المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأخيرا السياحة الساحلية فهي الأخرى يستفاد منها في العلاج بالإضافة إلى ما يحتويه الساحل على مناطق ساحلية هامة من الناحية البيئية تجعلها موقعا سياحيا متميزا.[2]

الفرع الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر

[1] غردي محمد المرجع السابق ، ص- ص 39-40.

[2] بوفاس الشريف وبن خديجة ،" **منصف "ترقية تسويق المتنوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات"،** الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2014"، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ص ص 4-5.

عملت الجزائر جاهدة على تطوير القطاع السياحي والحفاظ عليه من خلال الاستثمار فيه ،فوفقا لإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، استفاد قطاع السياحة خلال المرحلة مابين 2002 و 2015 بـ 789 مشروع استثماري بقيمة قدرت بـ 982934 مليون دينار جزائري، كما استفاد من 11 مشروع استثماري أجنبي مباشر خلال نفس المرحلة، أي ما بقيمة تعادل 420657 مليون دينار جزائري. كما قدمت وزارة السياحة جملة من المعطيات مفادها أن الجزائر تحصي حاليا 746 مشروع سياحي وطني بتكلفة 240 مليار دينار بطاقة استيعابية بـ 84643 سرير، كما ذكرت الوزارة أن الجزائر بها 377 مشروع استثماري من بينها 200 ألف استثمار سياحي وطني. ومنه فإن الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر يمثل فرصة حقيقية للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة. [1]

الفرع الثالث: واقع مساهمة قطاع السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية

تعد السياحة المحرك الأساسي لاقتصاديات الجزائر في الآونة الأخيرة حيث تساهم في قضايا التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

1/ مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي و بالنسبة إلى الجزائر نجد أن متوسط مساهمته في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2015 قدرت ب 2.21% و هي نسبة ضعيفة وذلك يرجع إلى عدم إعطاءه الأولوية في الاهتمام والتطوير إلى في الآونة الأخيرة بعد حدوث الأزمات العالمية. [2]

2/مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل:

تساهم السياحة في خلق فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالنظر إلى معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة في الجزائر نجده يتطور من 346 ألف سنة 2003 إلى 506 ألاف عامل سنة 2008 ومن المتوقع أن يصل عدد العمال إلى 666 ألف عامل سنة 2018 في هذا القطاع عام، وهذا راجع إلى تشجيع الاستثمار في هذا المجال و زيادة المنشآت الفندقية. [3]

---

[1] حفيظ إلياس وعلي حمزة ، **"دراسة تحليلية وتقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر "**، مجلة التنظيم والعمل(العدد 5، جانفي 2014، جامعة جيلالي إلياس- سيدي بلعباس ،الجزائر) ص ص 8-9.

[2] عبد المالك مهلل و يونس لغواطي، " **التنمية السياحية في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني"** ، مجلة المناجر(العدد 2، جوان 2015، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير- دراية الجزائر) ص 134.

[3] يحيى سعيدي و سليم العمراوي، **"مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر "** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد 36، 2013 ،بغداد، العراق) ص ص 104- 106.

3/ مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

تأثر السياحة في ميزان المدفوعات ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري و بالنسبة للجزائر نجد أن ميزان السياحة خلال الفترة 2000-2010 سالبا وذلك بسبب عدم قدرة المنتج السياحي الجزائري على المنافسة ولكن منذ 2011 إلى غاية يومنا هذا أصبح الميزان السياحي إيجابيا و يعود ذلك إلى اهتمام الجزائر بالسياحة و توفير كل الوسائل اللازمة لتطويرها. [1]

[1] يحيى سعيدي و سليم العمراوي، **"مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد 36، 2013 ،بغداد، العراق) ص ص 104- 106.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل وجدنا أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه مازال الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، أما القطاعات خارج المحروقات فمازالت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني دون المستوى المقبول الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه.

الفصل الثالث:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة(2000-2015)

تمهيد:

سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل تنويع اقتصادها من خلال تكثيف النسيج المؤسساتي وخلق مناصب شغل وزيادة مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتجارة الدولة.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لتنويع اقتصادها، وذلك إدراكا منها بدورها الفعال في الاقتصاد الوطني حيث سعت إلى تطويره و ترقيته ليقوم بدورها بشكل فعال.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اهتمت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بالقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذلك من خلال وضع مجموعة من الإجراءات لدعم وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تأهيلها وتكييفها مع المنافسة الدولية.

الفرع الأول: الإطار القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1/ يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 منعرجا حاسما في هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إذ أن الهدف من هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

حيث تم بموجبه وضع تعريف للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حيث نصت المادة الأولى على مايلي:[1]

- يهدف إلى تعريف المؤسسات المتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.
- يهدف هذا القانون في المادة 11 وجاء فيه مايلي:[2]
- تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:
  - ❖ تحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع تنافسها.
  - ❖ إدارة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية للتطوير والتكيف التكنولوجي.
  - ❖ تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.

[1] المادة الأولى من القانون رقم 01-18 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ص 05.

[2] المادة 11من القانون رقم 01-18 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001 ص 06.

- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي لتكريس روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2/ القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، حيث يتضمن هذا القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة إصلاحات وإجراءات لدعم هذه المؤسسات خاصة فيمل يتعلق بخلق هذا النوع من المؤسسات والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة والدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توجد في وضعية صعبة، كما تضمن إصلاحا لجهاز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى التشريعي والمؤسساتي وأيضا على مستوى الهيئات التي تتدخل في تطبيق هذا الجهاز. كما تضمن القانون في مادته 5 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرها بأنها "مؤسسة إنتاج السلع وأو الخدمات تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسون (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري وحصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري".[1]

أما المادة 15 من نفس القانون فقد نصت على تدابير المساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي المتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا مبادرات تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار.[2]

- إدارة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية للتطوير والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي لتكريس روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] المادة 1 من القانون 17-02 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 2 الصادرة في 11 يناير 2017 ص 5.

[2] المادة 15 من القانون 17-02 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 2 الصادرة في 11 يناير 2017 ص 6.

الفرع الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2000-2015)

أعطت الدولة مجالا واسعا لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويبرز ذلك في تطورها

جدول رقم(03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: مليون

السنة	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	169341	%99,5	778	%0,5	**170119**
2001	179893	%99,6	778	%0,4	**180671**
2002	189552	%99,6	778	%0,4	**190330**
2003	207949	%99,6	788	%0,4	**208737**
2004	225449	%99,7	778	%0,3	**226227**
2005	245842	%99, 7	874	%0,3	**246716**
2006	269806	%99,7	939	%0,3	**270745**
2007	293649	%99,8	666	%0,2	**294315**
2008	392013	%99,9	626	%0,2	**392639**
2009	455398	%99,9	591	%0,02	**455989**
2010	482892	%99,9	557	%0,1	**483449**
2011	511856	%99,9	572	%0,1	**512428**
2012	550511	%99,9	557	%0,1	**551068**
2013	601583	%99,9	557	%0,1	**602140**
2014	656949	%99,9	542	%0,1	**657491**
2015	716895	%99,9	532	%0,1	**717427**
Σ	9149578		10913		**9160491**

المصدر: http://www.mdipi.gove.dz/?bulleti-de-veille-satistique 30/03/017à 15:02

الشكل رقم(01): تطر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2000-2015)

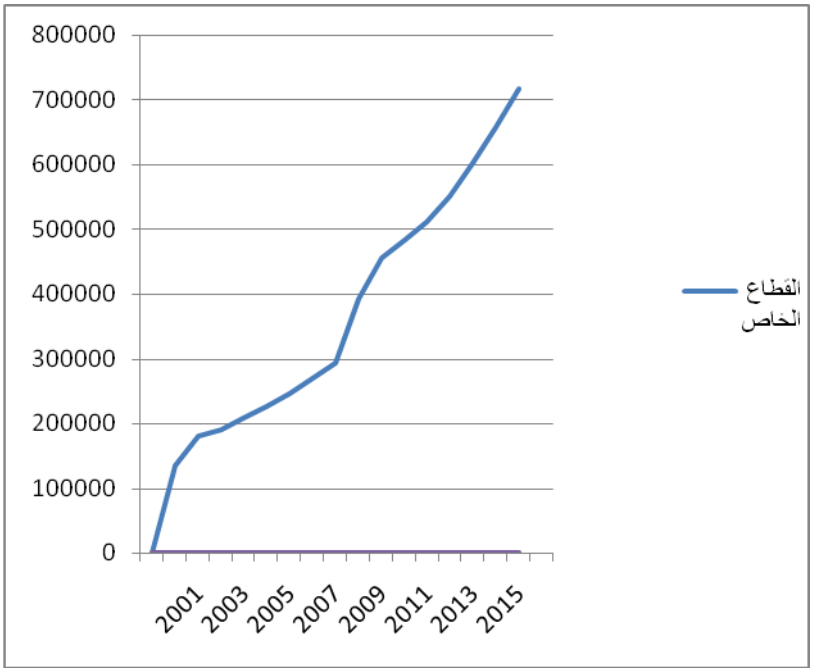

المصدر : بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03) و برنامجMICROSOFT OFFIC EXCEL

تدل الإحصائيات المتوفرة لدينا من خلال الجدول رقم (03) أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها، بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وبروز الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء مثل هذه المؤسسات مدعمة[1] بميكانيزمات فعالة وواقعية مكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة كصندوق ضمان القروض وصندوق ضمان قروض الاستثمار، كما نلاحظ أيضا أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي خاصة أي تنتمي إلى القطاع الخاص بنسبة لمتوسط الفترة (2000-2015) 99,77% والباقي هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة عامة إذ نجد أن نسبة نموها من عام إلى أخر كانت ضعيفة جدا بالرغم من المجهودات المبذولة لتمويل هذا القطاع فأكبر نسبة تطور لها كانت سنة 2000 ب0,5% ثم بدأت بالتراجع إلى أن وصلت نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة سنة 2015 إلى 0,1% وهذا ما يدل أن القطاع المؤسساتي الخاص ينشط أكثر من القطاع المؤسساتي العام، وبالتالي نجاح الآليات التي وضعتها الحكومة للقطاع الخاص وفشل المجهودات المبذولة لتنمية القطاع العام. ومنه يمكن القول أن الجزائر تتجه نحو التنويع الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أي تنمية القطاع الخاص.

[1] رزيق كمال و عوالي كمال مداخلة بعنوان ،"**بين المعوقات والتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآليات لتحقيق وبعث التنمية المستدامة**" المؤتمر الدولي الثالث عشر "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات" بالتعاون مع مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة (يومي 14 و15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- الجزائر) ص ص 11-12.

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات خلال الفترة (2000-2015)

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون

القطاعات / السنوات	البناء والأشغال	الصناعات الغذائية	النقل والمواصلات	التجارة	الفندقة والإطعام	خدمات للعائلات
2000	35549	10854	12374	22310	10534	12464
2001	42319	11594	15647	26424	11517	13985
2002	57255	12354	17388	31568	12410	15132
2003	65799	13058	18771	34681	13230	15927
2004	72869	13673	20294	37954	14103	16933
2005	80716	14474	22119	42183	15094	18148
2006	90702	15270	24252	46461	16230	19438
2007	111978	15784	25576	49152	16831	20307
2008	122238	17045	28885	55551	18265	22529
2009	127513	17679	30871	60138	19282	24108
2010	129762	18394	33848	64962	20401	26977
2011	135752	19172	36620	69837	21251	29064
2012	142222	20198	39426	76050	22590	32445
2013	150910	21624	43241	84484	24684	32112
2014	159775	23075	46987	92867	26264	36112
2015	168557	24746	50592	102122	28405	39887
المجموع	1693916	268994	466891	896744	291091	378568

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

http://www.mdipi.gove.dz/?bulleti-de-veille-satistique25/03/2017 à20:00

الشكل رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية خلال الفترة(2000-2015)

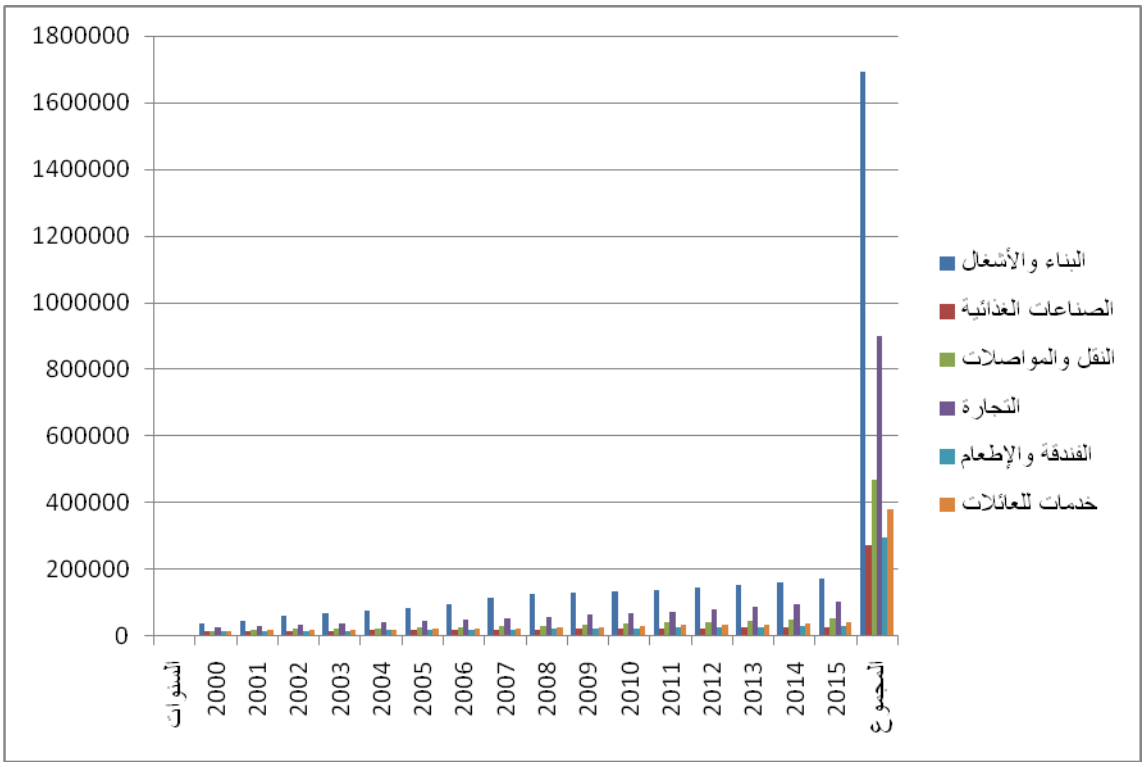

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (04) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة ب 1693916 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشطة في هذا النشاط خلال السنوات محل الدراسة، ويرجع ذلك أن معظم المؤسسات المقاولاتية تنشط في لما يدره من أرباح وأيضا اهتمام الدولة بهذا النشاط من خلال الدعم المقدم من طرفها للمؤسسات التي تنشط في هذا النشاط. حيث أن معظمها مؤسسات خاصة خارجية أو داخلية. ثم تليها التجارة بـ 896744 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشطة في هذا النشاط يرجع إلى تركز فئة الشاب في هذا النشاط للهفت الحصول على الربح و ارتفاع درجة الخطر فكلما كان الخطر كبير كلما زاد الربح ثم يأتي بعده النقل و المواصلات بـ 466891 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشطة في هذا النشاط وذلك يرجع لكثرة حركة تنقل الأفراد بين المناطق والمدن مما يتوجب توفير النقل والمواصلات لهم. وبعدها الخدمات العائلية حيث نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة نشطة فيه، هذه المؤسسات هي مؤسسات موسمية تنشط في أوقات معينة كالعطلة الصيفية وأماكن يكثر فيها تجمع العائلات للتنزه والترفيه والتسلية كحديقة الحيوانات مدن الألعاب إذ تحتاج العائلات لمواقف السيارات وأماكن الراحة.....الخ مما يساهم ذلك في تنمية مثل هذه المؤسسات. وأخيرا وليس أخيرا نشاط الفندقة لإطعام بـ 291091مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في هذا النشاط خاصة في الفترات والمناطق التي يأتي إليها السياح و قد عرف هدا النشاط

تطورا في الآونة الأخيرة لدوره الفعال في جلب العملة الصعبة. وأخيرا يأتي نشاط الصناعات الغذائية بـ 268994مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة فهو يحتل المرتبة الأخيرة وذلك يعود إلى نقص الخبرات العلمية وعدم توفر الإمكانيات التي تجعل من المنتوج الغذائي ذات جودة عالية. ومنه ومن التحليل السابق نجد أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في البناء والأشغال العمومية ولا يوجد توزيع منتظم لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أيقنت الجزائر بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية فقامت بإنشاء عدة مؤسسات داعمة لها وذلك بهدف تعزيز دورها ومن بين أهم تلك المؤسسات مايلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشئت هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولية، تهدف الوكالة إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز، وقد لعبت الوكالة منذ نشأتها دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها باستثناء القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي.

تتمثل مهامها في تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمرين إضافة إلى قيامها بـ:

- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به.
- نشر دلائل ومنشورات وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق وحسب التخصصات في مجال الدراسات والبحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة كهياكل إدارية مركزية. [1]

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ANSEJ)

يمتد دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية، وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم.

[1] ثامر دليلة ، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة (2003-2013)،" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2015/2014 ص 70.

وقد اعتبرت الوكالة أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادة والاستقلالية لدى الشباب مكلفة بالمهام التالية:[1]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50000 دينارجزائري ولا يتعدى مبلغ 40000 دينارجزائري، وعند تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100000 دينارجزائري أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

الفرع الرابع: صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أعطت السلطات العمومية أهمية بالغة لإنشاء مؤسسات الضمان فأنشأت في هذا الإطار المؤسستين التاليتين: [2]

1/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغير والمتوسطة (FGAR):

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة ، 2002 ويتولى إقرار أهلية المشاريع للحصول على ضمانات القروض الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء والتوسع، كما يهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، لديه فروع جهوية ومحلية يتولى القيام بالمهام التالية:[3]

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

---

[1] ناصر سليمان و عواطف محسن ،" **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**" ،الملتقى الدولي الأول حول تقييم الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، جامعة الجزائر-3- الجزائر ص ص 16-17.

[2] ثامر دليلة " مرجع سابق ص 69.

[3] المادة 05-06 من المرسوم التنفيذي رقم 2-337 المؤرخ في 2002/11/11 الجريدة الرسمية العدد 74، 13 نوفمبر 2002 ص ص 13-14.

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

2/ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ الصندوق (CGCI) بناءا على مبادرة من الحكومة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي، وذلك عن طريق تقديمه للضمانات اللازمة بهدف تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبرز نية الدولة في هذا المجال من خلال نسبة مساهمة الخزينة العمومية في رأس مال الصندوق، وذلك لإبراز قدرة الصندوق على امتصاص المخاطر الناجمة عن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممولة من طرف البنوك.

يتولى الصندوق ضمان تعويض القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، والمؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق تفرض عليها توجيه القرض البنكي في تمويل استثمارات التوسع، الإنشاء، تجديد المعدات، واستثنى الصندوق بعض القطاعات من استفادتها من الضمانات التي يقدمها مثل قطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعد التنويع الاقتصادي عملية معقدة تتطلب توفير بيئة مؤسساتية تجعل من التنويع الاقتصادي أمرا ممكنا.

الفرع الأول: البيئة المؤسساتية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

للنظام المؤسساتي أهمية بالغة في اقتصاد أي بلد وبالأخص البلدان السائرة في طريق النمو والجزائر من ضمنها,إذ أن وجود مؤسسات جيدة من شأنه أن يحسن من بنية الإنفاق الحكومي ويحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي ويحسن من أداء الاقتصاد ويوفر الرفاهية لأفراد المجتمع. أما بالنسبة للجزائر وعلى خلاف التحولات الاقتصادية التي عرفتها والتي تمثلت في التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وما يترتب عليه من تغيرات من تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار وإصلاحات في المؤسسات الاقتصادية والتي كانت تحت إشراف المؤسسات الدولية والتي تستند على تصحيح المتغيرات الاقتصادية الأساسية كأنظمة الصرف ومعدلات الفائدة، سياسات الأسعار إلا أنها فشلت في تحقيق

الأهداف المسطرة في معظم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تنويع اقتصادها وزيادة حجم صادراتها خارج المحروقات.

بالإضافة إلى التراكمات والعادات والسلوكات الموروثة عن النظام الاشتراكي أدت إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي وعملية التحول إلى اقتصاد السوق، حيث أن نجاح هذا التحول في الاقتصاد الوطني يتطلب مشاركة وقبول من قبل المؤسسات الرسمية وغير رسمية، فإذا قاومت المؤسسات الغير رسمية التغير ولم تساير التغيرات في المؤسسات الرسمية فمن الممكن أن لا تتحقق جهود الإصلاح والتحول، وهذا هو الحال الذي تعيشه إلى اليوم فمازالت الجزائر حتى الآن تحتل الصادرات البترولية المرتبة الأولى بنسبة تفوق 95% من إجمالي الصادرات في الجزائر.

كما يعد كل من الفساد والمحسوبية والبحث عن الريع والجهوية من أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الغير رسمية في الجزائر والتي لم تتغير لحد الآن والتي تتعارض مع المؤسسات الرسمية التي طرأت عليها تغيرات، فالمحسوبية تعد من بين أهم أوجه الفساد في الجزائر فهي تنتشر بشكل كبير في الاقتصاد والسياسة. كما أن للعلاقات الخاصة أثر سلبي كبير على شفافية ومصداقية المؤسسات الرسمية لدى أفراد المجتمع ونشاط الأعمال وبالتالي يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود الغير رسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات وتقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد.[1]

وقد ساهم البحث عن الريع في استشراء أوجه الفساد ووجود حالة من عدم الثقة وغياب العدالة وعدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، والتي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات الغير رسمية للتغيرات فوضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر للأفراد الذين يمتلكون شبكة علاقات خاصة كبيرة، وبذلك ينقسم المتعاملون الاقتصاديون إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة ومتعاملين غير نشطين يمتلكون علاقات خاصة ضيقة، وحسب دراسة البنك العالمي من المفروض أن يؤدي هذا النوع من النظام إلى ارتفاع تكلفة المبادلات التي تتحملها المؤسسات التي لا تستفيد من العلاقات الخاصة مقارنة بتلك التي تستفيد منها من جانب الحصول على فرص الأعمال وهذا الوضع يشبه كثيرا الحالة التي يخلفها الاحتكار.

الفرع الثاني: نوعية المؤسسات في الجزائر

للمؤسسات دور مهم في المرحلة الانتقالية للجزائر أي التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن هذا التحول يتطلب تعويض المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه بمؤسسات أخرى

[1] شكوري سيدي محمد ،" **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2012/2011 ص ص 113-116.

تتوافق مع اقتصاد السوق وعادة ما يكون هذا التحول في فترة قصيرة جدا، وبالنسبة للاقتصاد الوطني فمازال حتى الآن يهيمن عليه قطاع المحروقات وذلك ساهم إلى حد كبير في عرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي الدائم، وأدى إلى فشل الجزائر في خلق اقتصاد وطني صناعي متنوع ولم تستطع اكتساب مؤسسات جيدة مما ساهم في وضع وصياغة سياسات اقتصادية فشلت في تنويع اقتصادها.

فمن جهة الجزائر معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروع إنتاج لم يكن الاقتصاد الوطني يمتلك فرصا كبيرة على المنافسة فيها، ومن جهة أخرى أبدى الاقتصاد الوطني اهتماما كبيرا في مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة جدا بينما الاقتصاد الوطني يفتقر وبشكل كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه الهيكلة الاقتصادية في الجزائر عما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة التي أعطت الأولوية والاهتمام الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى أن الجزائر على الرغم من محاولتها لجذب الاستثمار الأجنبي إلا أنها لم تحقق فعاليتها في جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي؛ وتعتبر تدفقاتها منخفضة مقارنة ببلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء قطاع المحروقات الذي ساهم في ارتفاع العائد على الاستثمار فيه من استفادته دائما من الاستثمار الأجنبي إلا أن ذلك لا يساعد الحكومة على تنويع اقتصادها ويعرقلها لتنويع الصادرات خارج المحروقات. فالاستثمارات الأجنبية تساهم وبشكل كبير في تحسين تنويع الصادرات . فحسب التقرير الصادر من البنك الدولي فإنه يرى أنه لتنويع الاقتصاد الجزائري فإنه ينبغي على الحكومة الجزائرية تطوير البنية التحتية، لاستقرار الاقتصاد الكلي وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي باعتباره أحد أهم عوامل تطور صادرات القطاع الخاص [1].

الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا خصبا يعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتخليصه من العديد من المشاكل التي تؤرقه و نظرا لذلك تكمن أهميتها ودوره في تنويع الاقتصاد الوطني فما يلي: [2]

1 –تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبيرة حيث تسعى إلى تطوير واستغلال الإبداعات والأفكار الجدية وجعلها تساهم في النمو الاقتصادي.

[1] شكوري سيدي، محمد المرجع السابق ص ص 113–116.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى و رحيق حكمت ناصر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (السنة 10، العدد 34، 2012 الجامعة المستنصرية ،العراق) ص ص 2-3

2 –يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدخول والخروج من وإلى النشاط وبالتالي تنويع نشاطها مما يعطيها طابعا تنافسيا، الأمر الذي ينعكس على حجم المبيعات ومعدلات العائد على النشاط.

3 –للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في النمو الاقتصادي، حيث تساعد على تسيير كل من النمو الاقتصادي والكفاءة جنبا إلى جنب.

4 –تدعم الإستراتيجية الصناعية الموضوعة في حفظ التنمية وتساهم بشكل كبير في خلق قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنها وسيلة لدعم الإنتاج الزراعي.[1]

5 –تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي من الممكن أن توجه للاستهلاك أي أنها تساعد في زيادة الادخارات وفقا للعلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار، وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمارات.

6 –تساهم في الحد من هدر الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبرى من خلال اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليهما، وأيضا تقلل من الاعتماد على استيراد المواد الأولية.

7 –تساعد المؤسسات الكبيرة على تجاوز العقبات التي تقف في طريقها كندرة الموارد المالية اللازمة لإقامة مؤسسات كبرى وفق أسس اقتصادية.

8 –تتناسب مع متطلبات السوق المحلية خاصة عند انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وعندما يكون السوق يمتاز بضيق.

9 –تساهم في تنشيط الصادرات كما تعد وسيلة لدعم وحماية الصناعات التقليدية وبالتالي فهي إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية.[2]

10 –تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة، مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والحصائد الصغيرة.

11 –تدعم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طرق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج.

12 –المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيراد من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مماثلة للسلع المستوردة.

13 –المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر إلى صغر حجمها فإنه بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.

14 –المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة، وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

---

[1] خلف عثمان ،"**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2004 ص ص 8-10.

[2] خلف عثمان ، مرجع سابق ص ص 8-10.

15 –تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

16 –جذب الاستثمارات الأجنبية حيث تساهم هذه المؤسسات في رفع حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب قدر فوق المقبول من الاستثمارات الأجنبية، والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة، وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة في اقتصاد وطني.

17 –تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

18 –تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمالكيها ومستخدميها كما تعتبر مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة عن طريق استقطاب الضرائب المختلفة

19 –تتميز هذه المؤسسات بكفاءة أدائها في الأسواق مستمرة التقلب وهي قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يتناسب مع تقلبات الأسواق.

20 –تعالج وبصفة غير مباشرة الاختلالات في ميزان المدفوعات سواء بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو بتصدير سلعا إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج.

21 –تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل للبطالة الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع ثم إعادة تأهيل هذه العمالة من خلال التدريب. [1]

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى و رحيق حكمت ناصر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (السنة 10، العدد 34، 2012 الجامعة المستنصرية ،العراق) ص ص 2-3

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتجارة الدولية

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في محيط يفرض عليها الانفتاح التجاري على العالم وجعل نشاطها دوليا وذلك لفرض نفسها في السوق الدولية وجلب العملة الصعبة.

المطلب الأول: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات والواردات خلال الفترة (2000-2015)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وتنمية الصادرات والواردات الغير نفطية، وذلك لتنويع صادراتها وارداتها وبالتالي التقليل من مخاطر تصدير واستيراد مورد واحد.

الفرع الأول: التنويع السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتكون التركيبة السلعة للصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ست سلع حيث تساهم في تنمية الصادرات و الجدول التالي يوضح مساهمة هذه السلع.

جدول رقم(05): التركيبة السلعية لصادرات خارج المحرقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	منتجات فلاحية	منتجات صناعية	منتجات غير استهلاكية	المجموع خارج المحروقات
2000	30	42	447	12	44	15	**590**
2001	30	39	413	22	42	14	**560**
2002	35	56	403	20	50	27	**591**
2003	47	49	310	1	29	35	**471**
2004	66	97	430	/	50	35	**678**
2005	67	134	651	/	36	19	**907**
2006	73	195	828	1	44	43	**1184**
2007	88	169	993	1	46	35	**1332**
2008	119	334	1384	1	67	32	**1937**
2009	113	170	692	/	42	49	**1066**
2010	315	94	1056	1	30	30	**1526**

2062	15	35	/	1496	161	355	**2011**
2062	19	32	1	1527	168	315	**2012**
2014	17	28	/	1458	109	402	**2013**
2582	11	16	2	2121	109	323	**2014**
2063	11	18	1	1693	106	234	**2015**
	25.44	38.06	3.94	993.88	127	143.56	**متوسط الفترة**

المصدر: – التقارير الإحصائية للمديرية العامة للجمارك

www.douane.gove.dz 20/03/2017 à 22 :22

– نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

http://www.mdipi.gove.dz/?bulleti-de-veille-satistique20/03/2017 à22 :22

الشكل رقم (03):التركيبة السلعية لصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015)

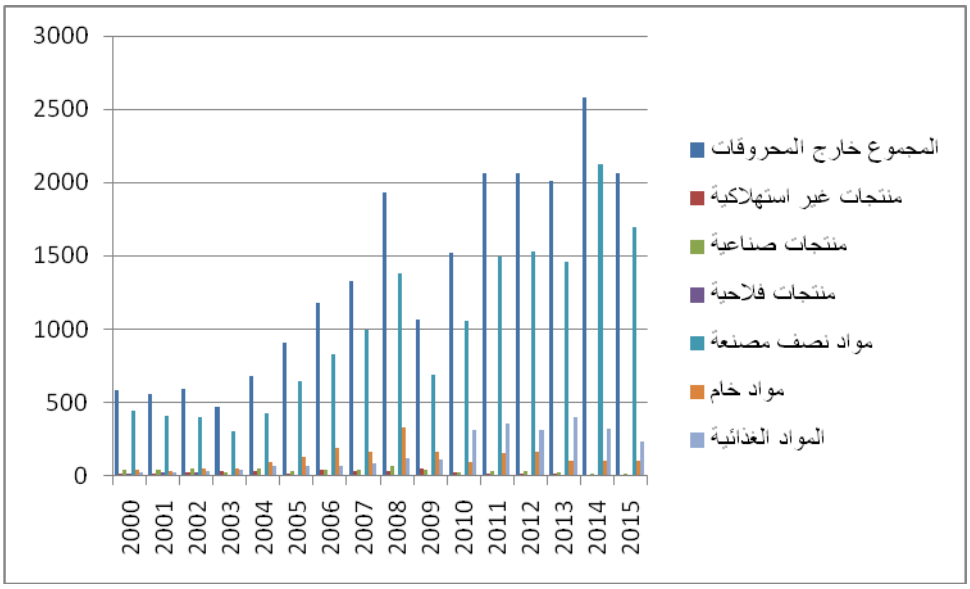

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (05) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن التركيبة السلعية للصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكون من ست سلع (مواد غذائية, مود خام, مواد نصف مصنعة, مواد صناعية و تجهيزات فلاحيه و مواد استهلاكية غير غذائية) كما نلاحظ تواضع مساهمة هذه المواد في تنمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة محل الدراسة فحسب المعطيات الموجودة في الجدول نجد أن المواد النصف

المصنعة تحتل المرتبة الاولى في تنمية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة 993,88 مليون دولار أمريكي كمتوسط للفترة (2000-2015) ثم تأتي بعدها في المرتبة الثانية المواد الغذائية بقيمة 143,5 مليون دولار أمريكي كمتوسط لنفس الفترة وتليها المواد الخام بقيمة 127 لمتوسط الفترة محل الدراسة، ثم المنتجات الصناعية بقيمة 38,06 مليون دولار أمريكي كمتوسط للفترة محل الدراسة والمنتجات الاستهلاكية الغير غذائية بقيمة 25,44 مليون دولار أمريكي كمتوسط للفترة محل الدراسة، وفي المرتبة الأخيرة وبقيمة ضعيفة المنتجات الفلاحية بـ 3,94مليون دولار أمريكي كمتوسط الفترة. سعت الحكومة إلى تنمية صادرات خارج المحروقات لهذه المؤسسات إلا أن المعطيات السابقة أوضحت أن مجهودات الحكومة باءت بالفشل و لم تقم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدورها في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالمستوى الذي يجعلها تتخل عن تصدير المحروقات.

الفرع الثاني: التنويع السلعي لواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

تتكون التركيبة السلعة لواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الاخرى من ست سلع حيث تساهم في تنمية الواردات و الجدول التالي ذلك:

جدول رقم (06): التركيبة السلعية لواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	مواد غذائية	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	السلع الاستهلاكية غ غذائية	سلع التجهيز الزراعية	سلع التجهيز الصناعية	Σ
2000	2356	1690	495	1841	84	2773	**9239**
2001	2346	1747	445	1400	154	3293	**9385**
2002	2572	2186	490	1649	139	4146	**11182**
2003	2516	2683	607	1984	121	4658	**12569**
2004	3385	3422	733	2610	157	6681	**16988**
2005	3374	3845	706	2922	150	7950	**18947**
2006	3572	4637	279	2830	90	8015	**19936**
2007	4656	6678	1245	3546	137	9361	**25623**

36897	12344	164	6172	1318	9502	7397	**2008**
36425	14141	219	5868	1128	9557	5512	**2009**
37243	14690	321	5687	1325	9494	5726	**2010**
44356	15091	364	7328	1676	10047	9850	**2011**
43764	12793	310	9955	1729	9994	8983	**2012**
48874	15233	477	11210	1732	10642	9580	**2013**
55654	18961	658	10287	1891	12852	11005	**2014**
49153	17046	663	8597	1551	11982	9314	**2015**
	10448,5	263	5242,87	1116,43	6934,87	5759	**متوسط الفترة**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

- نشرة المعلومات الإحصائية من مديرية الجمارك الجزائرية

الشكل رقم(04): **التركيبة السلعية لواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2015)**

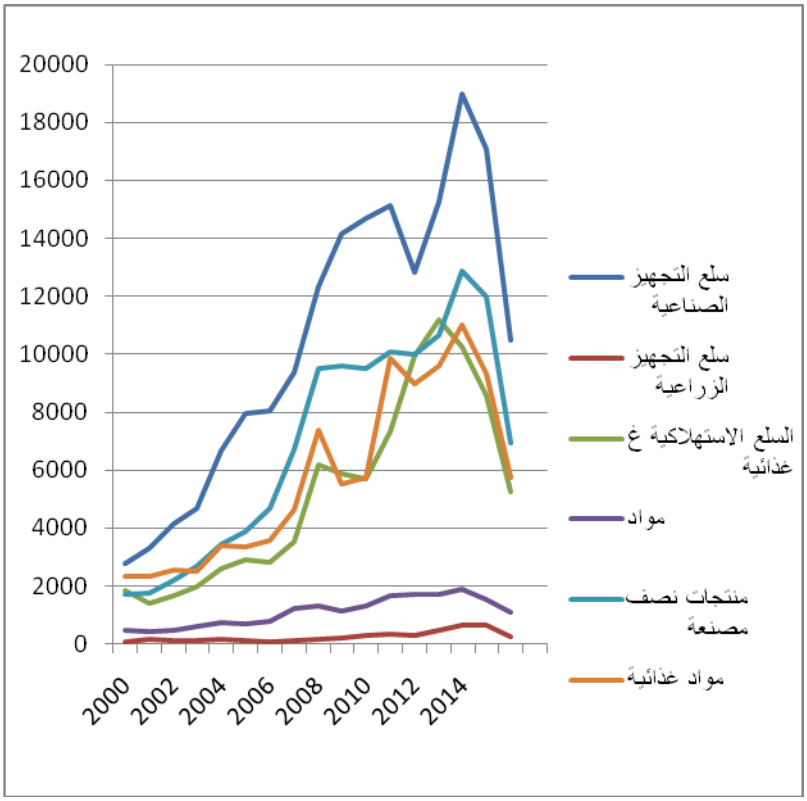

-

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (06) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن التركيبة السلعية للواردات هي نفسها التركيبة السلعية للصادرات والاختلاف الموجود فقط في قيمة الصادرات والواردات، فحسب معطيات هذا الجدول نجد أن قيمة الواردات بنسبة لسلع محل الدراسة هي أكبر من قيمة الصادرات لنفس السلع، وهنا نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستورد أكثر مما تصدر وهذا أمر بديهي بنسبة لواقعنا المعاش إذ نجد منتجات وطنية هي نفسها منتجات من بلد أخر ولكنها بكمية اكبر من المنتجات المحلية وهذا أمر يعيق تطور وتنمية المنتجات المحلية.

المطلب الثاني: إجراءات تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات

اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات لتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإسهام في تنمية الصادرات الغير نفطية تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: سبل تفعيل دور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تنمية الصادرات خارج المحروقات والرفع من القيمة الإجمالية للصادرات، وتنويع المحتوى السلعي لهذه الصادرات، وذلك من خلال وضع سياسات وخطط لتنميتها في شتى المجالات، ولو أخذنا مجال التسويق وتنمية الصادرات يجب وضع خطة لترويج الصادرات بحيث تتضمن مايلي:[1]

- إنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسة.
- تقديم المعلومات الضرورية والمحدثة عن كيفية الاستفادة من الاستثناءات والإعفاءات الواردة بالاتفاقيات المعدلة للجات.
- إنشاء وإدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات.
- وضع خطة عمل وتنفيذها لتعريف البلدان الأجنبية بالمنتجات المحلية.
- دعم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة من النقاط التجارية، وذلك بربطها مع المراكز المعلوماتية الخاصة ببرنامج الكفاءة في التجارة لمتابعة ومقارنة الفرص التجارية في العالم.
- تخصيص مساحات كبيرة بأرض المعارض لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتنشيط التعاقد من الباطن بين الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

[1] مصطفى بن ساحة ،"**أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص ص 178-179.

- تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات العمرانية الجديدة.

الفرع الثاني: العمل على تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك من خلال الدعم الحكومي لهذه المؤسسات على مستوى الإطار التنظيمي من خلال بناء سياسات ومنظومة مؤسساتية تناسب مع خصوصيتها، ومثال ذلك إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تفيد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير وتحسين الأنشطة، التي سوف تزيد من حصيلة صادرات تلك المؤسسات و الإعفاءات الضريبية وتقديم التسهيلات الائتمانية التي تسمح بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة والموارد اللازمة لهذه العملية وحوافز التصدير، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للنقل والاتصالات، وهذا من أجل خلق البيئة المواتية لنمو هذه المؤسسات حتى تساهم بصفة معتبرة في رفع الكفاءة الانتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق التصديرية.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها مازالت تعاني من بيئة غير مؤهلة، وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يجب توافر جملة من المتطلبات أهمها تأهيل المورد البشري والتخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي وتوفير البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية بحركات تدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية والمواقع الصناعية وغيرها.[1]

الفرع الثالث: تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية والعمل على إنجازها تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات والمحافظة على مكانتها في السوق الوطنية واكتسابها سمعة جيدة، وذلك من أجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق وضمان حصة في السوق الدولية، وذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية ومن بين أهم هذه البرامج برنامج اللجنة الأوروبية "ميدا"، البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن النتائج المسجلة في هذا السياق تعد ضعيفة نوعا ما إذا ما قورنت بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها، ويرجع ذلك لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توفرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل، وآجال تكوين إيداع الملفات التي تبدو أنها طويلة، بالإضافة إلى طبيعة هذه

[1] جمال خنشور و حمزة العوادي ،"**نحو إرساء استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (المجلد 7، العدد2، 2014 ، المركز الجامعي غرداية) ص 52.

البرامج والتي تعد اختيارية ونظرا لعدم توفر دراسات جدوى حولها فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات، فضلا عن تحمل المؤسسات الراغبة جزء من تكاليف عمليات التأهيل وهذا الأمر لا يحبذه أصحاب المؤسسات والقائمين عليها، بالإضافة إلى نقص الخبراء والمختصين في تسيير مثل هذه البرامج وهذا ما أدى إلى ضعف وتشتت نتائج برامج التأهيل، لذا ينبغي على القائمين ببرامج التأهيل في الجزائر التركيز على نوعية الاعتمادات المالية لهذه البرامج إلى عنصر التكوين وتحسين المستوى التكنولوجي المستخدم، باعتبارهما متغيرين يتوقف عملهما توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير من عدمه.[1]

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا وتطورا مستمرا حيث يساهم في تنمية الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الكلية بنسبة معينة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): نسبة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات ص و م	الصادرات الكلية	نسبة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات ص و م من الصادرات الكلية
2000	590	22031	**%2,68**
2001	560	19133	**%2,93**
2002	551	18298	**%3,23**
2003	471	24611	**%1,91**
2004	678	32148	**%2,11**
2005	907	46001	**%1,97**
2006	1184	54613	**%2,17**

[1] جمال خنشور وحمزة العوادي مرجع سابق ص ص 54-55.

2007	1332	60163	**%2,21**
2008	1937	79298	**%2,44**
2009	1066	43689	**%2,44**
2010	1526	57053	**%2,67**
2011	2062	73489	**%2,81**
2012	2062	73981	**%2,79**
2013	2104	64975	**%3,09**
2014	2582	62956	**%4,10**
2015	2063	37787	**%5,46**

المصدر: نشرة المعلومات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille-satistique 12/12/2016 à11 :10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية ترتفع بنسب ضئيلة و متقاربة فحسب المعطيات الموضحة أمامنا نجد أن نسبة صادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد حققت زيادة بنسبة تغير 0,55%سنة 2002 و عاودت الانخفاض بنسبة تغير 1,26% سنة 2005 لتشهد بعدها زيادة قدرت بنسبة تغير 0,47%سنة2009 وتستمر الزيادة بنسبة تغير 0,65 % سنة 2013 ليصل معدل زيادة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للصادرات الكلية سنة 2015 بنسبة تغير 2,37%،ومنه يمكن القول أن نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لصادرات الكلية ضئيلة جدا و هذا يعود لعدم مطابقة المنتجات المحلية التي تصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية للمعايير الدولية بالإضافة إلى نقص الاستثمارات الوطني و الاجنبية التي من شأنها أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمستوى المرجو منها.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد

كما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات فهي كذلك تساهم في الواردات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08): نسبة واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للواردات الكلية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الواردات الكلية	نسبة الواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الواردات الكلية
2000	9239	9152	**%95.06**
2001	9385	9940	**%94,42**
2002	11182	12009	**%93,11**
2003	12569	13535	**%92,86**
2004	16988	18199	**%93,35**
2005	18947	20357	**%93,07**
2006	19936	21005	**%94,95**
2007	25623	27430	**%93,41**
2008	36897	39479	**%93,46**
2009	36425	39103	**%93,15**
2010	37243	40212	**%92,62**
2011	44356	46453	**%95,49**
2012	43764	46801	**%93,51**
2013	48874	55028	**%88,82**
2014	55654	58330	**%95,41**
2015	49153	51501	**%95,44**

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول رقم (08) نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية الواردات أي عكس ما تطمح الدولة في الوصول إليه من خلالها والمتمثل في تنمية الصادرات خارج المحروقات، حيت نحد أن نسبة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسب ة للواردات الكلية تتراوح ما بين 88.82% كأدنى نسبة حققت سنة 2013 وبين أعلى نسبة 95.49% سنة 2011 علما أن نسبة واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للواردات الكلية 95.44%، ومن هنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات تستورد أكثر مما تصدر، وبالتالي فالمجتمع الجزائري يستهلك أكثر بكثير مما ينتج.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري للفترة (2000-2015):

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من القطاعات في تنمية الميزان التجاري والجدول التالي يبرز مساهمتها على النحوالتالي:

جدول رقم(09): الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنة	واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2000	9239	590	**-8649**
2001	9385	560	**-8825**
2002	11182	591	**-10591**
2003	12569	471	**-12098**
2004	16988	678	**-16310**
2005	18947	907	**-18040**
2006	19936	1184	**-18752**
2007	25623	1332	**-24291**
2008	36897	1937	**-34960**
2009	36425	1066	**-35359**
2010	37243	1526	**-35717**
2011	44356	2062	**-42294**
2012	43764	2062	**-41702**
2013	48874	2014	**-46860**
2014	55654	2582	**-53072**
2015	49153	2063	**-47090**
Σ	476235	21625	**-454610**

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

الشكل رقم(05): **الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال الفترة (2000-2015)**

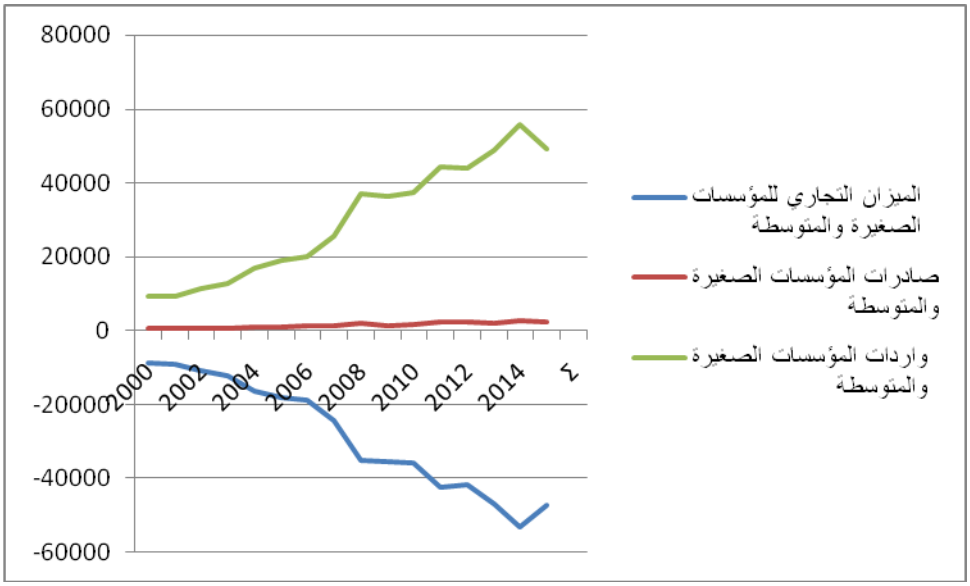

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (09) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين الصادرات والواردات، و من خلال الجدول المبين أعلاه والذي يوضح لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الميزان التجاري ل خلال الفترة (2000-2015) قد حقق خسارة وهذا طبعا متوقع لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تستورد أكثر بكثير مما تصدر بناء على المعطيات السابقة، وهنا يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد على المحروقات في تنمية صادراته ولم يصل بعد إلى المرحلة التي تهيمن فيها الصادرات خارج المحروقات على الصادرات الكلية، و بالتالي يمكن القول أن الجزائر لم تستطع خلال الفترة محل الدراسة تنويع اقتصادها بالدرجة التي تصبح فيها الصادرات خارج المحروقات أكبر من الصادرات المحروقات.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، سواء من الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام وتحقيق القيمة المضافة، بالإضافة إلى مساهمتها في توفير مناصب الشغل.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الناتج المحلي الخام على النحو التالي:

جدول رقم(10): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		Σ قيمة
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	457,8	%24	1356,8	%74	**1839,8**
2001	481,5	%23,6	1560,2	%76,4	**2041,7**
2002	505	%23,1	1697,1	%77,1	**2202,1**
2003	550,6	%22,6	1884,2	%77,4	**2434,8**
2004	589,65	%21,5	2146,75	%78,45	**2736,4**
2005	650,1	%21,6	2364,5	%78,43	**3014,6**
2006	704,05	%20,44	2740,06	%79,56	**3444,11**
2007	749,86	%19,2	3153,77	%80,8	**3903,63**
2008	686,59	%16,2	3551,33	%83,8	**4237,92**
2009	816,8	%16,41	4162,02	%83,59	**4978,82**
2010	827,53	%15,02	4681,68	%84,98	**5509,21**
2011	923,34	%15,23	5137,46	%84,77	**6060,8**

2012	793,38	%12,01	5813,02	%87,99	**6606,4**
2013	893,24	%11,7	6741,19	%88,3	**7634,43**
2014	409	%18.73	21841.1	%81.56	**2225.1**
2015	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر: نشرة المعلومات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

http://www.mdipi.gov.dz/?bulltin-de-veille-statistique15/03/2017 à 15 :16

الشكل رقم(06): **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة(2000-2015)**

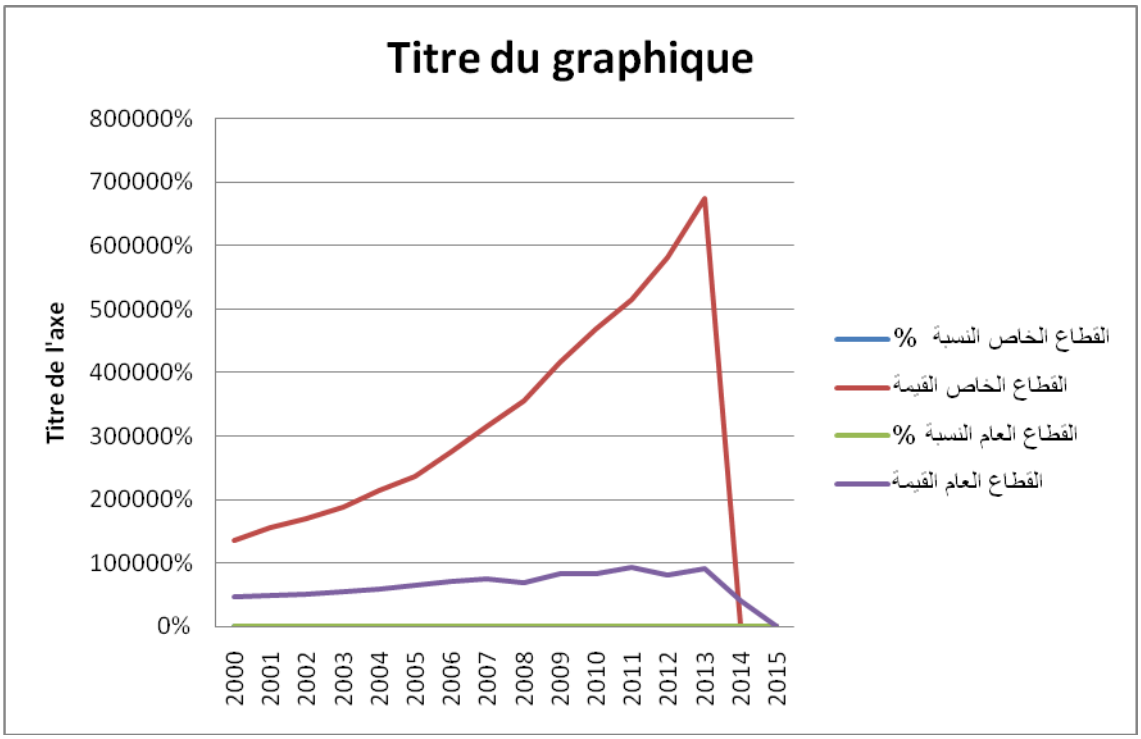

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (10) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الناتج المحلي الخام أكبر من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة، و هذا راجع إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة النشطة في الاقتصاد الوطني أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، و هنا تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني على عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة، فحسب معطيات الجدول نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال فترة الدراسة أكبر من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة بكثير إذ تتراوح نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام مابين 74% سنة 2000 كأدنى نسبة و 88.3% كأعلى نسبة

حققت سنة 2013، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة فنسبة مساهمتها ضعيفة في الناتج المحلي الخام حيث تتراوح مابين11,7% سنة 2013 و بين أعلى نسبة سجلت في 2000 بـ 24% وعلية يمكن القول أن جهود الدولة الجزائرية قد أثمرت في تنمية القطاع الخاص و لو حتى أنه لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب فيه.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تسمح لنا القيمة المضافة بتقييم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة بمعنى الثروة الإضافية للمؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي، فمجموع القيم المضافة يدعى بالناتج الداخلي الخام، وتشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم بدرجة كبيرة في تشكل القيمة المضافة.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة(2000-2015)

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشقيها القطاع العام و القطاع الخاص في القيمة المضافة على النحو التالي:

جدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	القطاع الخاص		القطاع العام		Σ قيمة
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	1436,50	%84,22	268,98	%15,77	**1705,48**
2001	1636,14	%86.33	258,93	%13.66	**1895.07**
2002	1585,3	%84,68	286,79	%15,32	**1872,09**
2003	1783,77	%85,09	312,47	%14,91	**2096,24**
2004	2038,84	85,86	335,89	%14,14	**2374,73**
2005	2239,56	85,90	367,54	%14,10	**2607,1**
2006	2605,68	86,64	401,86	%13,36	**3007,54**
2007	2986,07	87,65	420,86	%12,35	**3406,93**
2008	3980,57	90,73	406,84	%9,27	**4387,41**
2009	3954,5	90,15	432,05	%9,85	**4386,55**

2010	4450,7	92,89	340,56	%7,11	**4791,26**
2011	4895,64	84,13	923,34	%15,87	**5818,98**
2012	5553,31	90,42	588,44	%9,58	**6141,75**
2013	6741,19	88,30	893,24	%11,70	**7634,43**
2014	7041,66	89,75	804,47	%10,25	**7846,13**
2015	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر: نشرة المعلومات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

http://www.mdipi.gov.dz/?bulltin-de-veille-statistique 10/03/017 à 22:00

الشكل رقم(07): **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2015)**

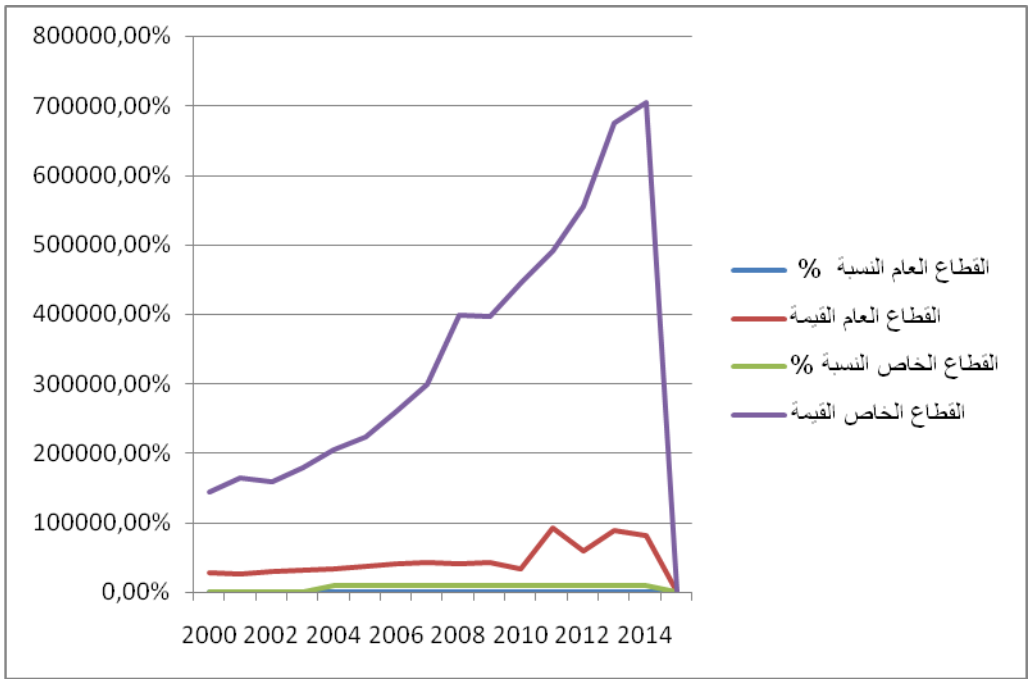

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (11) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة في القيمة المضافة و الذي يثبت جدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في مساهمتها في خلق القيمة المضافة بنسب عالية تتراوح مابين 84%و 92%، و في المقابل نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة في القيمة المضافة منخفضة تتراوح ما بين 9% و 15% وهنا نثبت مرة أخري جدارة القطاع الخاص على القطاع العام .

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2015)

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع الذي تنشط فيه على النحو التالي:

جدول رقم(12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة مليار دينار جزائري

القطات / السنة	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	النقل والمواصلات	الخدمات المقدمة للمؤسسات	الفنادق والمطاعم	الصناعات الغذائية	صناعة الجلود والأحذية	التجارة والتوزيع	Σ
2000	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
2001	412,11 %23.65	320,5 %18.39	337,22 %19.35	36,88 %2.12	50,01 %2.87	107,55 %6.17	2,26 %0.01	476,12 %27.32	1742,65
2002	417,2 %20.14	369,9 %17.85	564,3 %27.24	40,6 %1.96	55,3 %2.67	112,7 %5.44	2,5 %0.01	509,2 %24.58	2071,7
2003	510 %24.33	401 %19.13	412,4 %19.67	44,1 %2.10	59,3 %2.83	115,3 %5.50	2,4 %0.01	552,1 %26.33	2096,6
2004	578,8 %24.29	458,6 %19.24	503,8 %21.14	50,6 %2.12	62,6 %2.63	119,2 %5	2,6 %0.01	607 %25.47	2383,2
2005	579,7 %22.24	505,4 %19.39	597,7 %22.93	57,2 %2.19	69,6 %2.65	126,4 %4.85	2,7 %0.01	668,1 %25.63	2606,8
2006	639,6	610	765,2	62,3	74,8	134,9	2,5	717,9	3007,2

	%23.87	%0.08	%4.49	%2.49	%2.07	%25.45	%20.28	%21.27	
3406,94	833 %2.45	2,38 %0.07	152,13 %4.47	80,75 %2.37	71,71 %2.10	830,07 %24.36	732,71 %21.51	704,19 %20.67	2007
2888,54	100,32 %3.47	2,53 %0.08	164,16 %5.68	91,18 %3.16	85,04 %2.44	863,57 %29.90	869,99 %30.12	711,75 %24.64	2008
4386,8	1151,62 %26.25	2,55 %0.05	187,55 %4.28	105,45 %2.40	98,58 %2.25	914,63 %20.85	1000,1 %22.80	926,37 %21.12	2009
4791,32	1279,47 %26.70	2,59 %0.05	197,53 %41.23	114,39 %23.87	122,37 %25.54	988,03 %20.83	1071,8 %22.37	1015,2 %21.19	2010
5424,15	1444,63 %26,63	2,6 %0,05	231,85 %4,27	121,43 %2,24	137,59 %2,54	1049,77 %19,35	1262,6 %23,28	1173,7 %21,64	2011
6141,76	1651,55 %26,89	2,66 %0,04	266,13 %4,33	138,94 %2,26	154,37 %2,51	1095,27 %17,83	1411,2 %22,98	1421,7 %23,15	2012
7138,18	1870,6 %26,21	2,64 %0,44	285,48 %4	174,1 %2,44	172,47 %2,42	1443,12 %20,22	1562,1 %21,88	1627,7 %22,80	2013
7846,13	2070,07 %26,38	2,86 %0,44	330,69 %4,21	188,99 %2,41	195,77 %2,50	1556,07 %19,83	1730,2 %22,05	1771,5 %22,58	2014
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2015
	995.12	2.39	180.83	99.06	94.97	748.43	878.99	82.11	متوسط الفترة

المصدر نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسنوات المذكورة

الشكل رقم: (08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2000-2015)

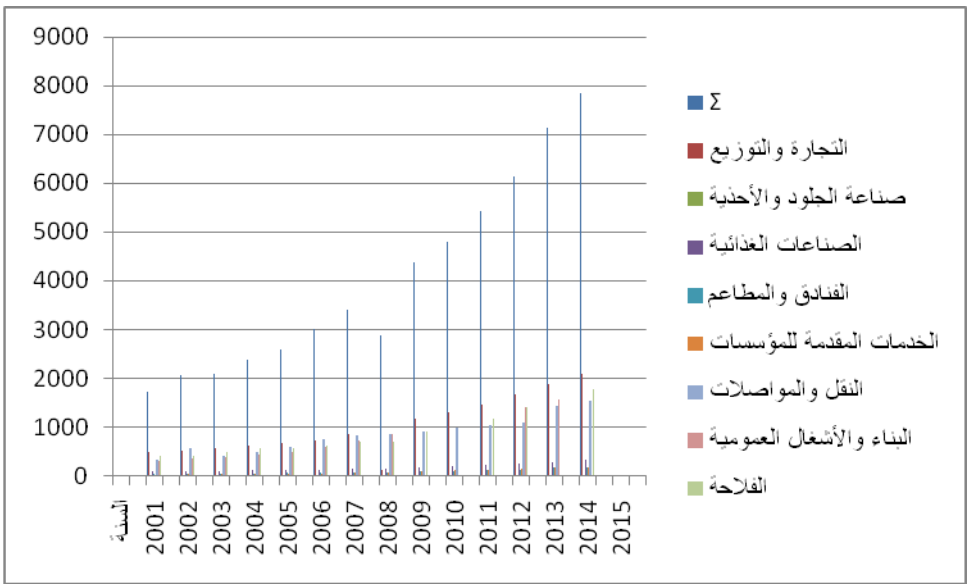

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (12) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول رقم (12) نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بنسب متوسطة في القيمة المضافة حسب النشاط، فمن خلال الجدول نجد أن التجارة تساهم في القيمة المضافة بقيمة 995,12 كمتوسط للفترة (2001-2014)، ثم تليها في المرتبة الثانية نشاط البناء و الأشغال العمومية بقيمة 99, 878 كمتوسط لنفس الفترة، ثم يلها في المرتبة الثالثة النقل و المواصلات بقيمة وصلت 43,784 كمتوسط لنفس الفترة وبعدها في المرتبة الرابعة في المساهمة في القيمة المضافة الصناعات الغذائية ب 99,06 كمتوسط لنفس الفترة، وثم الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ 94,97 كمتوسط للفترة (2001-2014)، و بعدها تأتي الفلاحة في المرتبة الأخيرة في المساهمة في القيمة المضافة بقيمة 82,11 لتكون المساهمة في القيمة المضافة شبه منعدمة في صناعة الجلود و الأحذية.

إن هذه القيم المعطاة في الجدول تعتبر ضعيفة و لم تصل إلى مستوى المقبول في مساهمة في القيمة المضافة الذي تطمح الدولة الوصول إلية. و بالتالي فالجزائر و بالرغم من الجهود المبذولة إلا أنها لا تزال بعيدة عن الهدف الذي تطمح في تحقيقه و المتمثل في تنويع الاقتصادي الوطني.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2000-2015)

يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها إلى زيادة في خلق مناصب الشغل، وبالتالي الحد من البطالة حيث ما فتئ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر عددا معتبرا من مناصب الشغل

وهذا ما يدل على قدرته على امتصاص جزء كبيرا من اليد العاملة المؤهلة. والجدول التالي يوضح لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة.

جدول رقم(13): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة(2000-2015)

الوحدة: عامل

	القطاع الخاص		القطاع العام		Σ
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	
2000	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2001	503541	%32,68	233521	31,68	**737062**
2002	538055	%87,80	74764	12,20	**612819**
2003	550386	%88,04	74764	11,96	**625150**
2004	592758	%89,19	71826	10,81	**664584**
2005	888829	%92,10	76283	7 ,90	**965112**
2006	977942	%94,07	61661	5,93	**1039603**
2007	1064983	%94,91	57146	5,09	**1122129**
2008	1233073	%95,89	52789	4,11	**1285862**
2009	1274465	%96,14	51149	3,86	**1325614**
2010	1577030	%97,01	48656	2,99	**1625686**
2011	1676111	%97,21	48086	2,79	**1724197**
2012	1800742	%97,44	47375	2,56	**1848117**
2013	1953636	%97,59	48256	2,41	**2001892**
2014	2110665	%97,84	46567	2,16	**2157232**
2015	2327293	%98,16	43727	1,84	**2371020**
متوسط الفترة	1271300,6	94.84	69104,67	5.16	**1340405,27**

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(09): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة(2000-2015)

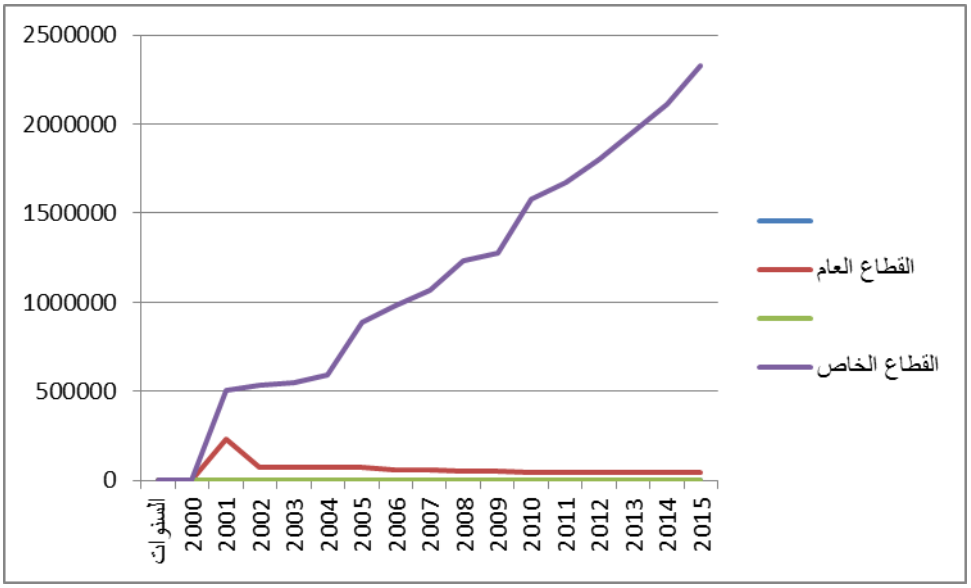

المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول (13) و برنامج MICROSOFT OFFIC EXECL

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل يتزايد، وذلك تبعا لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نجد أن مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل أكبر من مساهمة القطاع العام، حيث نجد متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال فترة الدراسة (2001-2015) 94.84% كمتوسط للفترة؛ وهذا يرجع إلى جهود الدولة في تنمية القطاع الخاص في المقابل نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في توفي مناصب الشغل ضعيفة لم تتعد 6 %، وذلك يرجع إلى الدولة في إفساح المجال للقطاع الخاص للنمو والتطور وفي العموم ومن خلال الجدول بدون تمييز للقطاع العام والخاص يمكن القول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في تطورا من سنة إلى أخرى. ودليل ذلك ما هو موجود في الجدول من إحصائيات تدل على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، ومنه يمكن القول أن الجزائر سائرة في تنويع قاعدتها الانتاجية من خلال زيادة عدد مناصب الشغل وبالتالي توفير اليد العاملة للإنتاج والمؤهلة.

خلاصة الفصل:

خلاصة القول وهي أن الجزائر لم تصل بعد للتنويع الاقتصادي، ولكنها في طريق التنويع الاقتصادي وهذا ما أوضحه هذا الفصل من تزايد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أي القطاع الخاص في نمو الاقتصاد الوطني، وهذا يعتبر تحقيق أحد مؤشرات التنويع الاقتصادي هذا من جهة و من الجهة الثانية نجد أن الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدون المحروقات سالب، وهذا دليل على ارتفاع الواردات وهيمنة المحروقات على الصادرات، وبالتالي لم يصل بعد الاقتصاد الوطني للدرجة المطلوبة في التنويع الاقتصادي.

الـخـاتـمـة

دأبت الجزائر على قدما و ساق لنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك تماشيا مع المتغيرات التي تحدث في العالم من خلال دعم القطاع الخاص وتنميته باعتباره أحد أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي, حيث حاولت جاهدة تنمية هذا القطاع من خلال ترقيته وتطويره وفتح المجال للخواص للاستثمار فيه، انطلاقا من إدراكها بأنه لا توجد وسيلة أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتنويع الاقتصاد الوطني.

ومن خلال دراستنا وجدنا أن الجزائر أولت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من خلال مجموعة من الإصلاحات و الإجراءات المتمثلة في برامج الدعم المختلفة و القوانين والتشريعات الملائمة، و توفير مناخ الاستثمار المناسب لتطوير هذا القطاع ليساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية.

و دراستنا حاولت تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية .

نتائج اختبار الفرضيات:

1/الفرضية الأولى

أثبتت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لها علاقة بالتنويع الاقتصادي، حيث أنه كلما زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة كلما دل ذلك على التنويع الاقتصادي و ن خلال هذه الدراسة توضح لنا أن المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر بخلاف المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة العامة، وهنا نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة وثيقة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر, إذ يعد الركيزة الأساسية لتنويع و تنمية الاقتصاد الوطني.

2/الفرضية الثانية

تمتلك الجزائر إمكانيات و مؤهلات تؤهلها للاعتماد على استراتجيات بديلة للمحروقات تتمثل في الطاقات الإنتاجية و القطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة) و قطاع السياحة حيث تعد بدائل مهمة تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية، وبالتالي نتثبت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على وجود بدائل أخرى لتنويع الاقتصاد الوطني.

3/الفرضية الثالثة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في نمو الاقتصاد الوطني، إلا أن الدراسة أثبتت أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي ضعيفة و لم تصل بعد إلى المستوى

المطلوب منها في تنويع الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو في توفير مناصب الشغل أو في القيمة المضافة، وبالتالي نرفض صحة الفرضية الثالثة التي تعتبر أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبير في نمو الاقتصاد الوطني.

النتائج:

مما سبق استخلصنا النتائج التالية:

1 – يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة عن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية حيث تعتمد الأولى على المعايير النوعية كالاستقلالية أما الثانية فتعتمد على المعايير الكمية كعدد العمال.

2 – أن التنويع الاقتصادي يعد عملية توسع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الإنتاج أو توزيع السلع والخدمات و توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة و عريضة.

3 – إن السبب الرئيسي الذي ألزم الجزائر بتنويع اقتصادها هي التقلبات التي شهدها العالم في أسعار النفط على مر التاريخ و ما صاحبها من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

4 – تمتلك الجزائر قطاعات إستراتجية متجددة يمكن أن تعتمد عليها في تنويع القاعدة الإنتاجية وتتمثل في الطاقات المتجددة و القطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة)، بالإضافة إلى قطاع السياحة كل هذه القطاعات تعتبر سياسات تنويعية إستراتجية يمكن أن تؤذي إلى تنويع الاقتصاد الوطني إذا أحسن استغلالها.

5 – حققت الجزائر احد مؤشرات التنويع الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمتمثل في تنمية القطاع الخاص، حيث اهتمت الجزائر بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة.

6 – بذلت الجزائر مجهودات معتبرة من أجل تنمية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تستطع ذلك وظلت تنشط في الاستيرا د أكثر من التصدير وهذا ما أوضحه الميزان التجاري الخاص بها الذي ظل سالبا طول فترة الدراسة، وبالتالي مازال قطاع المحرقات يتحلى الصدارة في مساهمته في تنمية الصادرات.

7 – إن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نمو الاقتصاد الوطني ضعيفة و يظهر ذلك من خلال مساهمتها الضعيفة في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة و توفير مناصب الشغل.

8 – من خلال الدراسة استنتجنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تكفي و حدها لتنويع القاعدة الإنتاجية إذ يتطلب تنمية و تطوير القطاعات البديلة للمحروقات منطاقات متددة و قطاع السياحة و قطاع الزراعة و الصناعة للوصول بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد يمكن القول عنه أنه متنوع.

إقتراحات الدراسة:

بناء على النتائج المستخلصة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

1 – تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد إنتاجي من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر, و تحسين بيئة الأعمال و تفعيل دور القطاع الخاص عن طريق سياسة الخصخصة.

2 – تطوير القدرات التنافسية و التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال رسم سياسات تتضمن توفير الخدمات الحديثة و المتطورة.

3 – توفير المعلومات الضرورية والمتطورة تكون بمثابة قاعدة معطيات تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل ما تحتاجه عن فرص الاستثمار والتصدير وبالإضافة أي توفير المعلومات عن الأسواق الدولية مع تركيز على نوعية و جودة هذه المعلومات.

4 – استقطاب الأفكار والإبداعات والتقليل من هجرة الأدمغة الوطنية إلى الخارج من خلال توفير كل الظروف والإمكانيات والمؤهلات، بالإضافة إلى خلق علاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث العلمي من أجل إيجاد الحلول المناسبة التي تتناسب مع مشاكلها وبالأخص التسويقية منها.

آفاق البحث:

1 – سياسات التنويع الاقتصادي و دورها في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط.

2 – آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر ما بعد النفط و سبل تطويرها.

3 – دور الطاقات المتجددة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

1/ الكتب:

1/ أحمد سعيد بامخة ، "**اقتصاديات الصناعة**"،(دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ط 2 2011).

2/ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم, "**إدارة المشروعات الصغيرة**" (دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر، 2002).

3/ عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، (دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2001).

4/ رحموني أحمد ، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**"، (المكتبة المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011).

5/ زواوية أحلام ،"**دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغربية**" ،(مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ,مصر ،ط1 ،2004).

2/ الأطروحات:

6/ برجي شهرزاد ،"**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ،مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

7/ ثامر دليلة "،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة (2003-2013)**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر، ,بسكرة ،الجزائر 2015/2014.

8/ حميدة بوعموشة ،"**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر 2011/ 2012.

9/ خلف عثمان ، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-الجزائر 2004 .

10/ شكوري سيدي محمد، " **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر 2012/2011.

11/ ضريف أحمد ،"**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر -3- الجزائر

12/ مصطفى بن ساحة، "**أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية ،المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.

13/ عمراوي عادل ،"**بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية،** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية،جامعة بسكرة 2016/2015

14/ عوينان عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2025** "، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر 03 ،2013/2012

15/ غردي محمد، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر -3- 2012/2011.

16/ مشري محمد الناصر،" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة للإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)**"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر 2010-2011

3/ التقارير

17/ البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات **النشاط الاقتصادي والتشغيل خلال سبتمبر** 2015.

18/ التقرير السنوي 2013 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**, بنك الجزائر, نوفمبر 2014.

4/ المجلات

19/ الأيام نت استطلاع لرويترز **سعر النفط في 2015 إلى 55.30 دولار أمريكي** ،العدد 9670 الأربعاء 30 سبتمبر 2015.

20/ آيت عيسى عيسى، " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد6،2009 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

21/ بابا عبد القادر وأجري خيرة، "**الامتيازات المائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** "، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد 02 ،سبتمبر 2014 ،جامعة يحي فارس المدية، الجزائر

22/ براهيم بلقة ، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**" مجلة الباحث(العدد 12، 2013، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة، الجزائر).

23/ بوبكر بداش "**صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية** " مجلة البحوث الاقتصادية العربية (العدد 22، 2000، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة، مصر)

24/ جمال خنشور وحمزة العوادي ،"**نحو إرساء استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**" ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات (المجلد 7، العدد 2، 2014، المركز الجامعي غرداية).

25/ حفيظ إلياس علي حمزة ،"**دراسة تحليلية وتقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر،** " مجلة التنظيم والعمل (العدد 5، جانفي 2014، جامعة جيلالي إلياس- سيدي بلعباس ،الجزائر).

26/ سمير بوختالة ومحمد زرقون "**،دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية دراسة اقتصادية تحليلية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 02، جوان 2015 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة).

27/ العابد برينيس شريفة ،"**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر**" ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية (العدد 4، 2013، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر-3-، الجزائر).

28/ عاطف لافي مرزوق ،"**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل** ، مجلة الاقتصاد الخليجي" ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العدد 24، 2013، مركز دراسات البصرة والخليج العربي،جامعة البصرة، العراق).

29/ عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، " **التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**" ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية(المجلد 8، العدد 31 ،السنة 2014،10 ،جامعة الكوفة، العراق).

30/ عبد الرزاق حمد حسين ،"**التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**" مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 1، العدد 1، 2011 ،جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق).

31/ عبد الرزاق مولاي لخضر و خالد بورحلي، "**متطلبات تنمية القطاع السياحي في القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري** " ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 04، جوان 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة).

32/ عبد الستار عبد الجبار موسى و رحيق حكمت ناصر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية(السنة 10، العدد 34، 2012، الجامعة المستنصرية ،العراق).

33/ عبد المالك مهلل و يونس لغواطي ،"**التنمية السياحية في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني** ، مجلة المناحر ،(العدد 2، جوان 2015، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير – دراية، الجزائر).

34/ عمار شلابي ،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الا وتصادية** "، مجلة المؤسسة وقضايا التنمية، (العدد5، 2010،جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة).

35/ فروحات حدة " **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**" مجلة الباحث (العدد 11/ 2012, المدرسة العليا للأساتذة, بوزريعة الجزائر).

36/ مداحي محمد ،"**فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر،** مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 4، ديسمبر 2015، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر).

37/ موسى باهي وكمال روابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية" حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 05،ديسمبر 2016 ،قاصدي مرباح ، ورقلة).

38/ مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب ،"**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر** –" ،مجلة الباحث ،(العدد 07، 2004–2010 ، المدرسة العليا للأساتذة, بوزريعة، الجزائر).

39/ ناجي بن حسين ،"**التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع (العدد 5،2008، جامعة قسنطينة–2–، قسنطينة، الجزائر).

40/نصر الدين عيساوي، "**تقلبات أسعار المحروقات وأثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الجزائر**" ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (العدد 5 ، جوان 2016، جامعة أم البواقي ، الجزائر)

41/ هواري معراج ومحمد سليمات، " **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، (العدد 1 ،2004، المدرسة العليا للأساتذة, بوزريعة, الجزائر)

42/ الهيني بحثه عن التنويع الاقتصادي الخليجي **المملكة تستحوذ على 50 بالمئة من حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق لمجلس التعاون** مجلة اليوم رؤية 2030 (العدد 1033 السبت 30 أغسطس 2003 المملكة العربية السعودية).

43/ يحيى سعيدي و سليم العمراوي، "**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد 36، 2013، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق).

5/ المؤتمرات والملتقيات:

44/ أبو موسى و عبد الحميد "**تجربة بنك فيصل في تمويل المنشآ ت الصغيرة و المتوسطة** ", الملتقى السنوي السادس: دور المصارف والمؤسسا ت المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 2003 ،عمان ، الاردن).

45/ آمال تخنوني وبلال ملاخسو ،"**الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية (يومي18 و19 نوفمبر2015، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة)

46/ بلوناس عبد الله ،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**" ،ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية (يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف).

47/ بن زكورة العوينة ، مداخلة بعنوان ، " **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 2000–2014** ، محور المداخلة التفتح على الاستثمار الخاص

في الجزائر, الملتقى الوطني في الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي(يومي 18و19نوفمبر 2015،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)

48/ بوفاس الشريف وبن خديجة منصف، "**ترقية تسويق المتنوج السياحي في الجزائر : الواقع والتحديات**"،الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (يومي 22-23 أفريل 2014، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة).

49/حبيبة مداس ، مداخلة بعنوان ، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**"، محور المداخلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي ،الجزائر).

50/ رحيم حسين وحاجي فطيمة، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم للمؤتمر السنوي لكلية العلوم الاقتصادية ،(31أكتوبر 2011 ، بجامعة مسيلة، المسيلة).

51/ رزيق كمال عوالي كمال ،مداخلة بعنوان ،" **بين المعوقات والتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآليات لتحقيق وبعث التنمية المستدامة**"، المؤتمر الدولي الثالث عشر "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات" بالتعاون مع مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة (يومي 14 و15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- الجزائر).

52/ سحنون سمير و بونوة شعيب، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر**" الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،(يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،الجزائر).

53/ طبابية سليمة و لرباع الهادي ،"**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**،مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي 30 التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" ، بالتعاون مع مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغربي ،(يومي 08/07 أفريل ،جامعة فرحات عباس ،سطيف)

54/ عبد الرازق حميدي و عبد القادر عويناني" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة_مع الإشارة لبعض التجارب العالمية** "- الملتقى الدولي المرسوم ب: إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة(16 نوفمبر 2011 ،جامعة محمد بوضياف، مسيلة).

56/ عروب رتيبة و بوسبعين تسعديت، مداخلة بعنوان "**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق**" ،الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، (23-24 أفريل 2012 جامعة ابن باديس- مستغانم – الجزائر).

57/ علي مرزا ،"**العراق الواقع والآفاق الاقتصادية** "، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين(بيروت 30 آذار/ مارس- 1 نيسان/ أفريل 2013 ،فندق هوليدي-إن ديوفز).

58/ فريجة محمد هشام ،مداخلة بعنوان "**ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية،(أيام 14-15 ديسمبر 2014 جامعة 8 ماي 1945 قالمة).

59/ ممدوح عوض الخطيب ،"**التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي** ، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (16-17 فبراير 2014).

60/ ناصر سليمان وعواطف محسن "، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول** ،" الملتقى الدولي الأول حول تقييم الاستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر يومي 28 و29 أكتوبر 2014،جامعة الجزائر-3- الجزائر.

6/ القوانين والتشريعات:

61/ المادة 592 و 594 من القانون التجاري الجزائري تبعا للمرسوم التشريعي رقم 93ـ 08 المؤرخ في 25 أفريل 199 المادة الأولى من القانون رقم 01-18 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

62/ المادة 05-06 من المرسوم التنفيذي رقم 2-337 المؤرخ في 2002/11/11 الجريدة الرسمية العدد 74، 13 نوفمبر 2002.

63/ المادة 11 من القانون رقم 01-18 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

64/ المادة 1 من القانون 17-02 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 2 الصادرة في 11 يناير 2017 ص 5.

65/ المادة 15 من القانون 17-02 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 2 الصادرة في11 يناير 2017 ص 6.

7/ المنشورات و المواقع الإلكترونية:

66/ حامد عبد الحسين الجبوري ، "**التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**" ،شبكة النبأ المعلوماتية مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.

http://telegram.me/nabaa.news21/09/2016 à 10:19

67/ خالد بن راشد الخاطر "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** " المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، أغسطس 2015.

68/ صالح ياسر، **النظام الريعي و بناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق،** (مؤسسة فريدريش إيبرت, مكتب الأردن والعراق، بغداد ،العراق, تشرين الثاني 2013).

69/ عبد المطلب النقرش ،"**الطاقة مفاهيمها، أنواعها، مصدرها** "، مدرسة التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، المملكة الأردنية الهاشمية ،2005.

70/ علي حداد،" **اللجنة العليا المشتركة المملكة العربية السعودية المشتركة. المملكة العربية السعودية– الجزائر**"، (منتدى رؤساء المؤسسات، الرياض ،15 نوفمبر 2016).

71/ منتدى الحقوق و العلوم القانونية "**أنواع الشركات التجارية**"

72/www.andi.dz02/02/2017à17 :30

73www.droit-dz.com16/03/2012 à 06:04

74/ www.douane.gove.dz. 20/03/2017 à 22 :22

75/ http://www.mdipi.gove.dz/?bulleti-de-veille-satistique.25/03/2017à20:00

76/ www.ons.com.22/02/2017à11:00

الـمـلاحـق

الملحق رقم(01): مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الخام

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	الفلاحة	محروقات	صناعة خارج محروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات	السياحة
2000	11,09	48,36	8,47	8,51	8,0	16,52	1,4
2001	11,94	42,94	9,13	9,28	8,80	17,91	1,6
2002	11,44	41,61	9,26	10,15	9,35	18,19	1,6
2003	11,99	44,52	8,27	9,33	9,09	16,79	1,7
2004	11,38	46,46	7,61	8,99	10,05	15,50	1,8
2005	9,04	53,01	6,50	7,85	10.02	13,58	1.7
2006	8,73	53,73	6,12	8,31	10,12	13,00	1,02
2007	8,81	52,04	5,97	9,12	10,23	13,73	1,7
2008	7,78	54,39	5,56	9,31	9,24	18,16	2,05
2009	11,51	39,58	7,13	12,36	11,26	16,89	2,3
2010	10,47	43,75	6,36	12,31	10,22	16,43	2,3
2011	10,49	47,11	5,89	11,19	8,9	16,43	2,4
2012	11,82	43,87	6,06	11,73	9,11	17,42	3,3
2013	10,75	42,87	5,15	11,68	8,27	16,20	3,6
2014	10,77	45,01	5.01	10,62	7.20	15,76	3,4
2015	12,1	55,15	5,15	11,13	7,37	16,71	3.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. once

الملحق رقم(02): التنويع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر من (2005-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة وزيوت التشحيم	المواد الخام	نصف المنتجات	معدات التجهيز الفلاحية	معدات التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية	
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	-	28	17	64974
2014	323	60146	110	2350	2	15	10	95662
%	0,51	95,54	0,18	3,73	0	0,02	0,02	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNI

الملحق رقم (3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة الجزائر (2001- 2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم مليون دولار	1,108	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662	2,593	2,746	2,264	2,571	1,484
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم مليون دولار	9,3	98,6	10,9	254	-20,2	34,6	295,1	317,9	215	220,2	534	-41
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	2,02	1,88	0,93	1,03	1,05	1,53	1,23	1,51	1,99	1,40	1,29	0,71

المصدر: أمال تخنوني وبلال ملاخسو **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي و الدولي و أثره على التنمية الاقتصادية** الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحت شعار كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية (يومي18 و19 نوفمبر2015 جامعة قاصدي مرباح ورقلة)